

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل .

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
السنة الاولى ماسنر علم اجتماع الانحراف والجريمة

محاضرات مقياس النظريات السوسولوجية للانحراف والجريمة

أولاً: النظريات التكوينية :

وهي نظريات تقرر وتؤكد على حتمية الظاهرة الإجرامية أيا كانت سواء موجهة للذات أو منعزلة ومحدودة أو اتجاه المجتمع و النظام ما دامت هي نتاج عوامل متداخلة منها الاجتماعية ، لأن المجرم ذاته هو إنتاج اجتماعي . وأصحاب هذه المدرسة يرون أن التخلف في التطور الإنساني يجعل الفرد المجرم غير قادر على مسايرة التقدم والحضارة فيرتكب الجرائم ولذلك يرى SAVITZ أن هذا المنظور أسهم في تغليب النزعة العرقية (السلالية) في تفسير الجريمة¹ وعزز هذا المنظور الطرح الأنثروبولوجي الذي يفرق بين الإنسان وباقي البشريات الأخرى، كما يرى هذا الطرح أنه توجد حتمية نفسية فاعلة تدفع إلى ارتكاب الجرائم، ومن أبرز النظريات التكوينية أو الفردية :

1 النظريات التكوينية - البيولوجية:

وهي نظريات تقرر بالتحتمية التي يفرضها الجسم على سلوك الأفراد في تعاملهم مع محيطهم الاجتماعي، سواء من منطلق وراثي، أو من باب الإثارة الاجتماعية للبناء البيولوجي كمحاولة لتجنب بعض الإنتقادات و من امثلة هذا التوجه:

1.1 نظرية سيزار لومبروزو : (1836 – 1909) CESAR LOMBROSO أستاذ جامعة " بافيا " وطبياً شرعياً بالجيش الإيطالي، تضمن نظريته هذه كتابه "الإنسان المجرم" الذي صدر سنة 1876 وأعيد طبعه سنة 1897. حيث يرى أن الإنسان المجرم له صفات ارتدادية (صفات خلقية) للإنسان البدائي المتخلف وهذه الصفات تندمج في شخصية صاحبها في مجتمع أكثر تطوراً وإثارة مما يفضي إلى الجريمة².

ومن ثمة غلب (لومبروزو) عامل الوراثة المؤدي للجريمة بعد أن فحص 383 جمجمة لمجرمين أموات و6000 من المجرمين الأحياء . وأكثر مالفت إنتباهه مايلي :

1- عند تشريح جثة المجرم VIELLA وجد في قاع جمجمته تجويف يشبه ذلك الموجود لدى الإنسان البدائي المتوحش.

2- عند فحص المجرم VARNI الذي قتل 20 امرأة وجد خصائص جسمية شبيهة بما يوجد لدى الإنسان البدائي.

3- عند فحص الجندي MESDIA الذي قتل 08 من الجنود والضباط في حالة صرع و غضب شديد أكتشف أنه يحمل صفات بعض الحيوانات المتوحشة.¹

وعليه أرجع الجريمة حسب تفسيره إلى أن الإنسان المجرم هو إنسان بدائي متوحش، حيواني، كثيرا ما يصاب بالصدع، فهو "يتصف بالتخلف أو الإرتداد في سلم التطور"² وقد صنف لومبروزو المجرمين في أنماط هي :

- **المجرم بالميلاد أو بالغريزة:** صفات إرتدادية وسمات مزاجية ونقص في العقول وأهم صفاتهم :
أ- الصفات الإرتدادية 15 صفة أهمها:³ كبر الفكين، كبر الجمجمة، شعر كثيف، شذوذ في الأسنان.
ب- سمات مزاجية: ضعف الإحساس بالألم، عنف المزاج، الاندفاع وعدم السيطرة على النفس شعور بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي.

- **المجرم المجنون:** نقص في العقل وفقدان التمييز بين الخير والشر ويصفه لومبروزو بأنه مجرم بالصرع أو (المجنون الهستيري).

- **المجرم بالعادة:** قليل الذكاء، معوز، له رفقاء سوء، في محيط اجتماعي فقير، قليلا ما يرتكب جرائم القتل بمعنى أن الإجرام عنده له أسباب بيئية وليس بسبب التكوين الجسدي⁴

- **المجرم بالصدفة :** ليس له ميل للإجرام، ومن لا يدرك عواقب فعله، قد يرتكب جرائمه لأنه يوجد في المكان والزمان الخطأ أو تقليدا. عادة ما ينصح بإبعاده عن محيطه الاجتماعي المؤلف.

- **المجرم بالعاطفة :** وعادة ما يكون له خلل في العاطفة أو التنظيم العاطفي فيرتكب جرائمه بسبب الحب أو الكراهية أو الغيرة أو الحماس. والدفاع عن الشرف عادة ما يكون مرهف الإحساس، وصاحب مبادئ رومانسية.

تقدير النظرية:

- الردة الوراثية توجد حتى عند غير المجرمين.
- إغفال الجوانب الاجتماعية التي هي العامل الأساسي في تكوين الشخصية .
- أن السلوك الإجرامي يحدده القانون، فلا جريمة دون نص، ومن ثمة فالقول بالمجرم بالفطرة طرح غير صائب وليس كل من له صفات إنحطاطية مجرم.
- الأعضاء البشرية ليس صندوقا أسودا يخزن دوافع الجريمة.
- الجريمة تحددها معتقدات ومعايير السلوك الاجتماعية و منظومة القيم السائدة وليس الفطرة.⁵

- إنصافا لنظرية "لومبروزو" فهو حين أكد وجود صفات الإنسان البدائي في المجرم، لم يكن يعني أنه مجرما بالضرورة. فليس كل إنسان بدائي مجرم، وإنما كان يرى أن من تتوفر فيه هذه الصفات، لا يستطيع أن يتكيف مع وسطه الاجتماعي، ومن ثمة فسلوكه سيكون شاذا وينحرف عن القانون القائم فيكون مجرما

2.1 نظرية أنريكو فيري : (1856 – 1929) . ENRIKO FERRI .

لم يبق فيري أسير النظرة البيولوجية، فلم يغفل عالم البيئة، وقد ضمن ذلك في كتابه "علم الاجتماع الجنائي" سنة 1881 وأعيد طبعه سنة 1929. حيث يرى أن الجريمة لا تعود فقط إلى العامل الوراثي والجسمي، بل أيضا تؤدي إليها عوامل بيئية اجتماعية. ومن ثمة توصل إلى ما يعرف بقانون "التشبع الإجرامي" الذي يعزو الجريمة في إلى عوامل ثلاثة مركبة هي: شخصية، اجتماعية، طبيعية⁷ ورغم ابتعاده

عن الحتمية البيولوجية فقد أكد حتمية البيئة الاجتماعية. ودعا إلى ضرورة إصلاح البيئة الاجتماعية وليس المجرمة. لأن البيئة الاجتماعية قد تفرز أشكالاً من العنف والانحراف ومع بعض التنظيم إجراماً.

3.1 نظرية جاروفالو : (1851 – 1934) RAFFAEL . GAROFALO .

جاء بوجهة نظر جديدة، حيث رأى أن المجرم هو شخصية شاذة غير ملتزمة بقيم الحياة الإنسانية والقيم الأخلاقية السائدة في مجتمع ما. فهو يرفض فكرة الاختيار والمجرم بالولادة وحتى المجرم بالصدفة والمجرم لا يولي اهتماماً بالعاطفة والشفقة والأمانة¹. كما يتميز بانعدام الإحساس بالغير، أناني وغير محب للآخر أي أن عوامل الجريمة عنده نفسية وسلوكية². وقد صنف الجريمة إلى نوعين هما:

1- الجريمة الطبيعية (العادية).

الجريمة المصطنعة (التي لا تحصرها القوانين).

كما قسم المجرمين إلى 04 هم: المجرم القاتل – المجرم بالعنف – المجرم السارق – المجرم الشهواني³.

4.1 نظرية جورينج تشارلز CHARLES GORING :

قام بدراسة صائبة على طوائف من المجرمين العائدين في سجون إنجلترا حسب نوع جرائمهم وركز على بعض الخصائص الجسمية وبالذات السمات الارتدادية وخلص إلى بطلان هذه النظرية ومن ثمة يرفض النمط الجنائي الجسدي⁴، رغم أن بعضهم لهم انحطاط تكويني في الجسم أو العقل، أدى بهم إلى عدم التكيف الاجتماعي، ومن ثمة سرعة الاستجابة لارتكاب الجريمة لما يعانونه من صراع اجتماعي.

ورأى أن ذلك أمراً طبيعياً مادام الأقوياء في الجسم والعقل يحققون رغباتهم وحاجاتهم دون اللجوء إلى العنف والجريمة وغيرهم لا يتأتى لهم ذلك. كما حاول أن يقارن بين الأبناء فيما بينهم وبين الأبناء وأبائهم فكانت النسبة من 45 – 60 % تشابه في السلوك الإجرامي، فأكد بذلك العامل الوراثي المقترن بالبيئة⁵ فإذا كان الأب يقترب السرقة فسيكون مثلاً للابن، ومادامت الدراسة تمت على العائدين من المجرمين. فأكد أن لهم عامل عدم التكيف الاجتماعي، وما البنية الجسمية والقدرة العقلية سوى عامل تزامن بالحضور أو هو عامل مساعد لا أكثر. ومن الانتقادات الموجهة لنظرية جورنج:

- اقتصرت دراسته على عينة من المجرمين الخطرين، وعمم النتائج على باقي المجرمين وهو تعميم غير صائب في الواقع الاجتماعي .

- أكد على عامل لوراثية وأغفل عوامل البيئة.

- ضعف نسبة الإجماع عند الإناث أخوات المجرمين وهذا يطعن في نظريته التي تركز أساساً على الوراثة

6

5.1 نظرية هوتون Earnest A-Hooton :

هو عالم أنثروبولوجي بجامعة هارفارد الأمريكية، أسهم في هذا المنظور بكتابة "المجرم الأمريكي" شملت دراسته 768 مجرم من البيض والسود حيث طبق عليهم معايير أنثروبولوجية وأكد خاصة على الدونية الوراثية⁷، وخلص بنا نتائج تدعم نظرية "جورنج"، والاختلاف فقط هو أن "هوتون" قدم تصنيفاً للمجرمين كالآتي:

- طوال القائمة النحفين: جرائم القتل والنهب.

- طوال القائمة الممثلين : جرائم الغش والخداع.

- قصار القائمة الممثلين كثيراً: جرائم جنسية.

وقد لاقت نظرية "هوتون" كثيرا من الانتقادات سوء في الطرح المنهجي لان أغفل أصناف أخرى من المجرمين وأكتفى فقط بمجرمين مؤرشفين¹.

6.1 نظرية دي تيليو Di tullio :

رأي "دي تيليو" الجنائي الإيطالي سنة 1945 في مؤلفه "نظرية الاستعداد الإجرامي" أن الاستعداد الإجرامي هو استعداد كامن في شخصية المجرم تثيره عوامل اجتماعية، وتتفاعل معه حيث يفقد السيطرة على الغرائز العدوانية مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة. وهو يشبه السلوك الإجرامي بالمرض المكتسب من المجتمع، والذي لا يستطيع جسم المجرم أن يقاومه لضعف في المناعة الاجتماعية وهي نسبية من فرد إلى آخر². بمعنى أن الاستعداد الإجرامي هو الأصل، والعوامل الاجتماعية هي المحركة والمخرجة للسلوك الإجرامي³، وبمعنى آخر أنه يوجد تحول تدريجي من المجرم الحتمي بالتكوين إلى فكرة المجرم الاحتمالي⁴. واحتمالية الإجراء بفعل العامل الاجتماعي قد يفرز عنفا سياسيا كما هو الملاحظ في بعض المجتمعات. ويميز دي تيليو بين نوعين من الاستعداد الإجرامي:

- **إستعداد إجرامي أصيل:** وهو استعداد ثابت ومستمر يؤدي إلى احترام الإجراء والاعتقاد - أحيانا - في ارتكاب نوع من الجرائم وهو (المجرم بالتكوين).
- **إستعداد إجرامي عارض:** يترتب عنه سلوك إجرامي نتاج الأفعال وحالات اليأس والغيرة. بمعنى أن يعود إلى عوامل ذاتية نفسية - جسمية، وأخرى عوامل اجتماعية. ويبرز في هذا النوع :
- أ - **المجرم المجنون:** له تكوين واستعداد إجرامي كامن، حتى من قبل حالة الجنون، وشفائه لا يعني توقف ارتكاب الإجراء.
- ب - **المجنون المجرم:** الإجراء عنده إقدام عارض سببه الجنون، بزوال الحالة يتوقف الفعل الإجرامي⁵.

نقد:

- بالغ في وجود الاستعداد الإجرامي وأمر غير مثبت، كما أن هذا لا يصدق على أنواع من الجرائم كالجريمة القانونية، والاحتياال ..
- رأى أن الأصل هو الاستعداد الإجرامي هو الأصل، والعامل الاجتماعي ينتقي دوره إلا في حال وجود الأصل، وهذا يغاير حالات عدة كما: مفاجئة الزوجة في حالة زنى⁶.

7.1 نظرية كريتشمر Cretsshmer :

وهو صاحب نظرية "التكوين الحيوي" ربط بين النمط الجسمي وبعض أشكال الحرية وأعطى مميزات لذلك والتي تجعل الفرد يرتكب الجريمة⁷. ويؤكد على أن بعض السمات الفيزيولوجية والعضوية تؤثر على الشخصية ومن ثمة تؤدي إلى الإقدام . كما: الطول والنحافة، عرض في الكتفين وشعر كثيف الترهل والأصلع⁸.

8.1 نظرية شيلدون William Shelden :

يرى أن التكوين الجسدي يلزم دور حيوي لأن جسم الإنسان ملموس وهو سجل تطور الإنسان عبر الأجيال، ومن ثمة فدراسة هذا الجسم يمكن من معرفة سلوكه أو الحكم على هذا السلوك¹. ويوافق نظرية "كريتشمر" حيث يرى أن نمو أنسجة الجسم هي من يحدد الجريمة دون إغفال المثبرات الخارجية. وحصر هذه الأنسجة العضوية في أنسجة داخلية كما (الأحشاء) والمتوسطة كما (العظام والعضلات) والخارجية كما البشرة. وقسم المجرمون إلى: - النموذج النحيل، النموذج القوي المكتمل النموذج الممتلئ. ولو أن عينة النموذج القوي المكتمل تساوي فيها المجرمين والسويين².

9.1 نظرية التقليد والمحاكاة: جبرائيل تارد Gabriel tarde : (1843 – 1904) .

يرى ويغلب "تارد" العامل الاجتماعي أكثر من غيره من العوامل العضوية والطبيعية في ارتكاب الجرائم. حيث يؤكد أن السلوك الإجرامي هو نتاج التقليد والمحاكاة، يحصل لدى الأفراد الذين يعانون صعوبات اجتماعية في وضع متردي. وأن الأفعال الإجرامية أيا كان نوعها تنتقل بين الأفراد عن طريق الاختلاط والتواصل.

بمعنى أن الجريمة هي نتاج المجتمع والثقافة السائدة فيه، وطبيعة الاهتمامات في محيط اجتماعي ضيق فالجرائم تختلف حسب الانتماء الطبقي³.

أساسيات المدرسة الوضعية :

- أقرت بوجود حتمية في السلوك الإجرامي (سبب ---- نتيجة).
- أن السلوك الإجرامي نتاج ردة جسمانية واضطراب لدى الفرد أو المجتمع، يمكن التوصل إليها من خلال دراسة منظمة، ومقارنة المجرمين بالأسوياء.
- كانت لها نظرة استثنائية بالخصوص، تناقض رأي المدرسة بأن توقيع العقوبات ليس هدفا في ذاته بقدر ما هو علاج للمجرمين.

2 النظريات التكوينية - النفسية :

هي النظرية التي حاولت الاقتراب من النفس البشرية ودوافعها المكبوتة التي عادة تنجح نحو ارتكاب الجريمة لتعبير عن إحباط أو لرغبة مهما كانت مشروعة أو غير ذلك. وهي نظرية تركز على الشعور واللاشعور، وذلك الصراع الداخلي الذي تعرفه صيرورة التعبير في مقابل الرقيب الأعلى المتمثل في المجتمع والمسمى الأنا الأعلى والنظرية الأكثر أهمية هي:

1.2 نظرية التحليل النفسي " فرويد سيجموند Sigmund Freud : 1856 – 1939 "

الذي يرى أن الفعل الإجرامي هو رمز للمكبوت من الرغبات وإن المجرم هو الأنا الذي لم يفصل ولم يحسم الصراع بين الهو والأنا الأعلى، ومن ثمة فالفعل الإجرامي هو تنفيس عن طاقة بصورة شاذة غير مقبولة اجتماعيا، بمعنى أن المجرم هو ذلك الشاذ عن قيم المجتمع، ولو أن السؤال المطروح، هل كل تعبيرات المجرم هي خاطئة وغير مقبولة في كل المجتمعات؟ أم أن الأنا الأعلى يمكن أن يكون هو الممارس للضغط على رغبات مشروعة أو يمكن أن تكون مشروعة فيما بين المجتمع وفي خط زمني متواصل؟. وهل كل تعبير عن طاقة كامنة هو بالضرورة تعد عن الإطار الاجتماعي؟ وهل العقد الكامنة هي نتاج شخصي دوما؟.

يركز "سيجموند فرويد" على الصراع اللاشعوري كمنشأ للسلوك الإجرامي والذي يؤدي إلى تكون الشخصية الإجرامية⁴. بداية يرى فرويد أن النفس الإنسانية ثلاثة أقسام هي :

1- الذات الدنيا: (النفس ذات الشهوة = ID أو عقل باطن) أو الكامنة وغير العاقلة التي تحوي الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة والغرائز وتسمى (اللاشعور) أو الهو¹. والتي تسعى إلى إرضاء الغرائز بأي طريقة دون اعتبار المثل العليا والمبادئ النبيلة.

2- الذات العاقلة: (ECO = الانا أو العقل الكامن) وهي الجانب الشعوري من النفس وهي مجموعة ملكات عقلية مهذبة للرغبات حسب متطلبات الحياة الاجتماعية² والتي تسعى لتهديب ما يوجد في الهو وجعله متكيفا مع ما يوجد في المحيط الاجتماعي من معايير سلوك وقيم وعادات. وذلك من خلال التسامي بالنشاط الغريزي أو كبته. بمعنى أنه يؤدي دور الرقيب.

3- الذات العليا: وهي الذات المثالية أو (الأنأ الأعلى أو الضمير الاجتماعي ويرمز له ب: Super EGO :عقل ظاهر)، وهو مجموعة ما يقره المجتمع من مثل ومبادئ وتقاليده حسب ما صاغته التوصلات بين الأجيال، والمكتسبة من البيئة الأتية، ووظيفته هو الحكم على الأنأ ومساءلته إزاء كل سلوك مخالف للمثال الاجتماعي، وألتيه في ذلك التأنيب. وبذلك فـ"فرويد" يرى أن أي قصور من طرف الأنأ سواء في التسامي بالغرائز والميول، أو ضعف آلية الكبت يعني ارتكاب جرائم. وكذلك قصور الأنأ الأعلى أو انعدامه يعني غياب الردع ومن ثمة جرائم تكون أكثر وحشية³

وعليه فشخصية المجرم هي المحدد الأول للسلوك الإجرامي وطبيعة هذا الإجرام، فالصراع النفسي ينعكس على الحياة الاجتماعية عند محاولات تفريغ الطاقة، فتكون سوية أو مرضية كما الإجرام. لذلك فالجريمة عند فرويد هو سلوك شاذ يعبر عن صراع نفسي أو تفريغ غير مراقب للطاقة النفسية.

ومن هنا فإن نظرية فرويد في تحليل السلوك الإجرامي هو أن السلوك الإجرامي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة للنفس الإنسانية. ففي حالة سيادة الميول الفطرية (النفس ذات الشهوة) يكون سلوك منحرف سلبي أي إجماعا. وإذا كانت الغلبة للمثل العليا والقيم الموروثة وتحكم الضمير والعقل يكون السلوك سوية⁴. كما أن ضعف الأنأ عند المجرمين يجعلهم لا يستطيعون التكيف مع المجتمع خصوصا عند توالي الأحداث أو حدوث الأزمات. و أيضا ينعلم لديهم الانتباه لشعور المجني عليهم. وبهذا المعنى فإن هؤلاء الأفراد، الإجرام كامن لديهم بمجرد الإثارة

أساسيات نظرية التحليل النفسي:

- الصراع اللاشعوري منشأ للسلوك الإجرامي.

- ضعف آلية الكبت يعني ارتكاب جرائم.

- شخصية المجرم هي المحدد الأول للسلوك الإجرامي وطبيعة هذا الإجرام.

- السلوك الإجرامي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة للنفس الإنسانية.

- المجرمون لهم أفكار تبريرية لاقتراف عدوان على الآخرين.

تقدير النظرية:

- بالغ في أهمية الدافع الجنسي مؤكدا أن الحرمان يجعل غريزة الموت هي مخرجا وحيدا.

- أكد حتمية وقوع الجريمة متى كان الاضطراب النفسي، ولو أن الجريمة تحددها القوانين، فالجنس خارج الأطر الشرعية ليس جريمة في بعض المجتمعات.

- وقوع النظرية في التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي.

- الأخذ بمنطق المدرسة التحليلية يقودنا إلى التسليم بحتمية الوقوع في الجريمة تبعاً للصراع الذي يتم في الجانب اللاشعوري من النفس البشرية.

- هذا يتعارض مع اعتبار الجريمة مخلوقاً قانونياً يتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

وخلاصة القول: أن فرويد يرى لقوة الكبت هذه أبلغ الأثر في سلوك الإنسان، يفوق في قوته وتأثيره قوة وتأثير الشعور على الإنسان. و أن إخفاق الأنأ في تصعيد الرغبات المكبوتة تصعيداً متسامياً

صحيحاً،يصبح الكبت مرضياً،والفرد مجرماً. و من ثمة يتمحور الإجرام وكل أنواع العنف والعدوان والإرهاب حول قوة الكبت أي أن الكبت هو آلية دفاعية أولاً،قد تتحول إلى مرضية في مراحل عمرية.

2.2 نظرية دولاردو: (الإحباط/ العدوان):

من ممثلي هذا الاتجاه النفسي "دولاردو" الذي يعزي الجريمة إلى عوامل الإحباط. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن العدوان هو نتيجة للإحباط الذي يشعر به الفرد لما لا يحقق أهدافه،حيث يستثار الدافع العدواني لديه تماماً كما عند شعوره بالجوع والعطش. ووفق هذا المنظور فأن العنف بكل أنواعه كما الإرهاب لا يشكل حالة فطرية،وإنما يأتي كرد فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية التي يعيش فيها¹.

ومصادر الإحباط الرئيسية هي:العوائق كما الظروف الطبيعية،والأفراد الآخرين،والمعايير الاجتماعية ورقابة الأهل.

والنقائص وهي ما يقل عن الحاجة في المحيط الطبيعي ونقائص الشخص نفسه والفوارق التي تكون بينه و بين آخرين. أما الصراعات فهي كل دوافع الفرد في حالاتها النشطة و العجز عن تحقيقها².

وترى هذه النظرية بأن ثمة علاقة طردية بين درجة العدوان ونوعه،وبين شدة العقاب المتوقع عن ردة فعل الهدف الذي يوجه العدوان ضده،إذ يؤدي توقع العقاب إلى إزاحة العدوان أو تحويله باتجاه أهداف بديلة ترتبط بمصدر الإحباط. وتتباين قوة الإثارة للعنف تبعاً للعلاقة الارتباطية بين المصدر الفعلي للإحباط والمصدر البديل، إذ تقل قوة الدفع للعنف بنقصان التماثل بين الهدف الأصلي والهدف البديل وبالعكس.

وتعد إزاحة العدوان وسيلة قوية وفعالة لتحقيق التنفيس والتقليل من مستوى الإثارة للعنف،وهنا فقط تلقت نظرية الإحباط/ العدوان مع نظرية التحليل النفسي. إذ أن كلا المفهومين (الإزاحة،التنفيس) يشيران إلى العملية التي يتحول خلالها العدوان إلى أهداف أقل مباشرة للوصول إلى حالة من التخفيف.

لكن مع الإشارة والتأكيد على إلى أن الإحباط لا يؤدي بالضرورة إلى العدوان،بل يتحدد ذلك باعتبار الظروف الاجتماعية القاسية وغير المواتية،أو باعتبار الحالات النفسية كما الاكتئاب والاعترا ب والإستيلاب.. كما قد تأخذ الاستجابة أشكالاً أخرى كما الانسحاب والنمطية و التبدل و الخيال³.

أساسيات النظرية:

- الإحباط يؤدي إلى الإحباط.
- الإجرام يتزايد في الجماعات الفقيرة بضغط الحاجة وعدم تحقيقها.
- ترتفع حالات الإجرام في اللحظات الحرجة لذا تعزى إلى رد الفعل.
- الجريمة نتاج ضغط من موقع السلطة،أو في محيط الأقران و المعارف وجموع الناس العاديين.

تقدير النظرية النظرية:

- الكثير من الأفراد المحبطين غير مجرمين،و يجدون متنفساً آخر لذلك.
- لو كان الفقر سبباً لكان المجرمين أكثر من غير المجرمين.
- هل كل ردود الفعل خارج النص القانوني؟
- و خلاصة القول انه بالإمكان الرجوع إلى بعض حيثيات هذه النظرية في تفسير السلوك الاجرامي.
- ولو أن إيجاد التبريرات لا تعني شرعية الفعل.

ثانياً: نظريات الإجماع القيمي:

وسيتم التركيز على مدرسة شيكاغو حتى يكون بعض التجانس في الطرح ذلك أن هذه المدرسة المختصة في علم الاجتماع قد قدمت تفسيرات عدة للجريمة من منطلقات اجتماعية وأخلاقية لأهم روادها الذين يعودون في أغلبهم إلى وسط ريفي أكثر التزاما بالمعايير والقيم المتعارف عليها. حيث ركزوا على السلوك الإنساني إجمالاً الذي يتطور ويتغير بتأثيرات البيئة الاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره ببنيتة الفيزيولوجية. ورغم ذلك تبقى- في نظرهم - كل التفسيرات عاجزة أو غير مكتملة لكون الإنسان مخلوق معقد، إضافة إلى تباين القدرات والاستجابات حيال المواقف المختلفة. ضف إلى ذلك التنامي المتسارع للجانب المادي أكثر من الجانب المعنوي خصوصاً في الأوساط الحضرية (المدنية). لذلك تبقى كل التفسيرات النظرية قطاعية، وإن توجهت إلى التكامل فيما بينهما. خصوصاً وأن كل ما توصلت إليه هي نتائج دراسات أمبريقية في وسط أمبريقي متجانس على العموم، ومن خلال مجموعة إحصاءات أدت في الأخير إلى رسم إطار عمل استندت إليه كل نظريات العنف والجريمة. ولو أن أحكامهم تسحب الصواب والخطأ على كل فرد. ما دام النظام وتطبيق القانون هو الكسر الذي يجيز كل الأفعال الاجتماعية السوية منها والعنفية بما فيها الإجرامية. ومن أهم النظريات:

1 النظرية التفاعلية الرمزية :

ترى هذه النظرية أن التفاعل الاجتماعي هو منطلق السلوك الإنساني، وما العقل إلا تجريد للملموسات والمحسوسات باختلاف البيئات أياً كانت، فالعقل ليس فطرياً خالصاً، والذات ليست دوماً وراثية خالصة، بل هي نتاج للبيئة الاجتماعية، وتنطلق هذه النظرية من ثلاث مقدمات هي :

- 1- كل شيء له معنى ظاهر.
 - 2- المعاني هي نتاج إقرار اجتماعي.
 - 3- المعاني رموز قابلة للتأويل ومن ثمة التعديل.
- ذلك أن المجتمعات لها رموز تحمل رسائل واعتبارات للأفعال والمواقف وحتى الصدى، بحيث تستوعب أدوار الآخرين (الذات الخارجية).

والرموز هي مجموعة من الإشارات والمعاني والانطباعات والصور الذهنية كأساليب للتواصل.¹ وتؤكد هذه النظرية على الفردانية في مقابل الجمعية، ذلك أن الذات الداخلية هي منبع كل الأفعال في فضاء خارجي يصدر الأحكام الاجتماعية، "وهما معا يكونان الشخصية الإنسانية كما تبدو أماناً في عالم الخبرة الاجتماعية"² وقد أوجز "هيربرت ميد" تطور الذات في مرحلتين هما:

- مرحلة اللعب Play stage. وهي مرحلة الطفولة وهي تمثيل أدوار الآخرين المختلفة، رغم عدم إدراك المعاني

- ومرحلة المباراة Game stage حيث تبرز الاحتمالات والتوقعات التي يتم إستيعابها كلاً أو جزء.

وعادة ما تكون الذات انعكاس لأدوار اجتماعية ولأحكام اجتماعية تتبلور في رموز، رغم أن هذه الرموز لا تعني المعنى الواحد. وعليه فلعِب الدور يكون أولاً، واكتساب الدور يكون ثانياً. ليبرز فيما بعد "الآخر المعمم".³ فمثلاً "عندما يتم تقديم حدث منحرف إلينا، فإننا ربما لا نرى الشخص، ونتنظروا لشخص ما باعتباره يتضمن كل السمات والخصائص التي نتوقعها في الحدث المنحرف"⁴ وأكثر من ذلك فإن تصور الذات ليس الفهم الشخصي بقدر ما هو تصور الآخرين لهذه الذات حسب انطباعاتهم وأحكامهم.⁵ كذلك الحال فيما يخض الصورة النمطية المكونة و المأرشفة عن الإرهابي كهيئة و تفكير.

لكن المشكل هو أن الفرد في مواقف الحياة المختلفة في الزمكان يكتسب هويات متعددة ومتجردة وتختلف أدواره، ففي البيت أخ وفي السوق مشتر، وفي السياسة معارض ... وهكذا. والخطأ في تقرير المواقف هو انحراف في السلوك مهما كانت درجة هذا الانحراف، ومن ذلك فإن عملية التشكيل الاجتماعي للسلوك

الفردية تتميز أولاً بالغموض وعدم التحديد. فقد تتشكل مثلاً الشخصية المحافظة، أو الشخصية البوهيمية، أو الإبداعية أو الإرهابية.

وعليه ففي حقل الجريمة كل سلوك إجرامي ينظر إليه داخل الموقف، وخارج الموقف، وهذه المسألة هي ما تعطي " التسمية " للجريمة، والمرتبطة أساساً بالتفاعلية الرمزية.

- أساسيات نظرية التفاعلية الرمزية :

- أن السلوك الإجرامي نتاج البيئات الاجتماعية.

- السلوك الإجرامي نتاج لصراع القيم وتباين المعايير في ظل التحضر والتصنيع.

- تجاوزت في طرحها المؤسسات الاجتماعية الأساسية كما الأسرة.

- الجنوح والانحراف والإجرام هو عدم الامتثال للثقافة المسيطرة.

و قد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات منها:

- غموض في تعريف وتحديد الذات الداخلية وليس لها دلالة أمبريقية.

- أن الرمزية هي انطباع أولاً وأخيراً قد يتحكم فيها المزاج.

- قد تكون مواقف وسلوكيات متشابهة لا تأخذ ذات الرموز.

والخلاصة أنه بالنظر إلى هذه النظرية (التفاعلية الرمزية) فهي قد ركزت على الفعل الإجرامي كحتمية اجتماعية وثقافية يبرز من خلال الواقع أو على مستوى التصور الذي لا يماثل قيم المجتمع بثقافته العامة المسيطرة.

وأن السلوك الإجرامي - أو الإرهابي - هو نتاج لضغط الحياة، والتفكك الذي يشهده المجتمع من خلال تعدد معايير السلوك وقواعده حسب القنوات والمرجعيات، وليس تبعاً لما يقره أو يمارسه المجتمع كميّار أو بناء.

- كما أن المواقف الاجتماعية حسب الجماعات أو الجهات أو الثقافات والهويات هي التي تثير ردود الأفعال غير السوية.

2 نظرية الصراع الثقافي (الثقافات الفرعية):

أهم من يمثل هذا المنظور Thorsten Sellin خاصة في كتابه: "صراع الثقافة والجريمة 1938". إذ يرى أن معايير السلوك والقيم الثقافية، عبر كل التنشئة الاجتماعية هي محدّدات لطبيعة السلوك الاجتماعي وخاصة الإجرامي وهذه المعايير ومضامينها القيمية تختلف عبر الثقافات، حتى وإن تشابهت في بعض جوانبها، دون إغفال استحضار بعض الثقافات التي ستكون فرعية وتفرز أشكالاً من الإجرام. كما الإرهاب من خلال سعي للتمكين لمعايير ربما لا تلقى الإجماع. كما أن المعايير قد تختلف حتى في المجتمع الواحد ذا الجماعات الثقافية المتباينة، إذ أن الجماعة الأكثر قوة اجتماعياً وسياسياً هي من يفرض معاييرها على باقي الجماعات في تعريف وتحديد الجريمة، ومن ثمة فإن التعريف القانوني للجريمة هو ما تؤسس له الجماعة الأكثر قوة وليس كل المجتمع، لتكون بذلك مخرجات للصراع. فهي عادة مقصودة وحتى وإن بدأت مصادفة¹. فالإتيان بسلوك اجتماعي ما، قد يكون سوية أو عادياً في ثقافة فرعية ما، وإجرامياً أو انحرافياً في أخرى. و"سيلين Sellin" يورد شكلين من الصراع هما:

- الشكل الأول : الصراع الثقافي هو صراع أول Primary Conflit

عندما تكون ثقافتان في مجتمع تتحكمان في السلوك الإنساني حسب العرف والعادات والتقاليد الخاصة بكل منهما وخاضعة لقانون إحداها. فإن ما يعتقده أي منتمي للثقافة الأدنى على أنه انحراف أو أنه فعلاً اجتماعياً هو دفاع شرعي على ما يراه انتهاكاً للضوابط، سيكون تحت طائلة القانون ويصنف إجراماً حسب ما هو مقرر من الثقافة الأعلى التي صاغت القانون. وكمثال على ذلك أسرة تقليدية تعتمد القيم المتوارثة هاجرت إلى نيوجرسي فتعرضت ابنة الأسرة إلى الغواية، فما كان إلا تدخل رب الأسرة

بقتل الشاب مرتكب الفعل ليحكم عليه بالسجن، وهو لم يستوعب بعد ما سبب ذلك لأن في عرفه ذلك سلوك عادي محبب ولا يصنف جريمة¹.

- الشكل الثاني : الصراع الثقافي هو صراع ثانوي : Secondary Conflit

ويعني عدم التجانس أو عدم مسايرة ثقافة فرعية للثقافة الأكبر في مجتمع معين، حيث أن الانتقال إلى وسط ثقافي مغاير يعني بداية بلورة مجموعة قيم لفرض التأقلم، لكن هذه العملية التي يقوم بها الأفراد لا يمكنها تجاوز الرواسب الثقافية الأصلية فينتج نوعاً من الصراع. وتفرغ هذا الصراع قد يكون بطرق غير مشروعة ثقافياً - حسب الثقافة الأكبر السائدة - أو خارجة عن القانون، خاصة وأن الجهات الرسمية تلجأ في صياغة المنظومة القانونية والسياسية الجنائية وتحديد - بذلك - السلوك الإجرامي اعتماداً على ثقافة الطبقة الوسطى المسيطرة. ومن ثمة فعدم قانونية أفعال المنتمين لثقافات فرعية في مثل هذه المجتمعات تبرز جانحة بحكم الولاء لقيمهم الأولى² والإرهاب (مثلاً) كجريمة في الحقل التصادمي يعتبر ظاهرة غريبة على المجتمع، بسعيه للتمكين وفرض الولاء.

3 نظرية سندرلاند المخالطة الفارقة (الفاصلة):

تهتم أساساً بمعرفة كيف ينتقل الاختلاط التفاضلي بسلوك المنحرف إلى الأفراد والجماعات من خلال آلية التعلم، وهي نظرية تسعى لإيجاد توازن بين العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي، مركزة في ذلك على شخصية الإنسان التي تجمع الميول الفطرية والدوافع، في مقابل مكتسبات اجتماعية. فسلوك الفرد قد يكون منحرفاً أو سويًا حسب تفاعله مع الآخرين في مناطق مختلفة من مناطق الانحراف التي تسودها قيم تقليدية أو قيم إجرامية، وأي تأثير منها يضيف الإنسان إلى سوى أو منحرف، بمعنى أن طبيعة الاختلاط ومع من يكون هو من يقر ذلك. و"سندرلاند" في كتابه "مبادئ علم الإجرام" خاصة في ط 2 سنة 1934 يرى أن الجريمة لبست فعلاً عشوائياً، بل هي خاضعة للتنظيم الجزائي للجماعات، وأن السلوك الإجرامي هو سلوك يتم تعلمه في بيئة اجتماعية³. ويؤكد أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من خلال كيفية أدائه، وليس كيفية الحكم عليه. بمعنى آخر فإن تعلم كيفية الأداء هو الاختلاط وأيضاً الممارسة وأي فعل يتم اختياره وتفضيله على آخر في موقف معين، وسيادة قيمة اجتماعية معينة وفرصة متاحة. فالشخص الذي لا يعرف أداء جريمة ما لا يمكنه ابتكار أو ممارسة السلوك الإجرامي كأى مهنة أو وظيفة والتي تتطلب المران والتدريب والتجربة والخبرة⁴. وهذا التعلم يتطلب أن يكون من خلال عملية الاتصال الشخصي والتفاعل المستمر والإصرار على إيجاد المبررات وحتى الذرائع، ولا أن يكون مجرد تقليد أو محاكاة قلبية تقمص الدور ليس إجراماً. ويذهب "سندرلاند" إلى أكثر من ذلك عندما يقر أن معرفة الفرد للبيئة الشرعية القانونية تضعه على مسافة واحدة بين الفعل السوي، والآخر الإجرامي. كما أن التباين في معدلات الجريمة والفعل الإجرامي مختلف، ويتحدد حسب معطيات معينة هي:

التكرار: كلما تكررت المخالطة باتصال أو تفاعل كلما تكررت الفكرة الإجرامية والمبررات.

الدوام: العامل الزمني مؤثر في تحول القيم أو تحديدها.

الأسبقية: السلوك الإجرامي يكتسب منذ الطفولة.

العموم: مدى الامتناع بما يوجد من أفكار، ومدى تمكن المحيط و التفاعل من الشخص (مشروع مجرم).

وعموما فإن نظرية الاختلاط التفاضلي هذه تؤكد على تأثير الصراعات المعيارية والثقافية على تعلم السلوك الانحرافي.¹ و في موضوع الإرهاب يكون التفاضل بين الجماعات حسب قاعدة الجذب و الطرد و تحقيق الذات.

أساسيات النظرية:

- السلوك الإجرامي سلوك متعلم ومكتسب ولا يورث.
- تتحكم الحاجة والرغبة في عملية تعلم السلوك الإجرامي.
- الجريمة هي إتقان العملية والاستناد للمبررات في مواجهة القانون العام.
- أن السلوك الإجرامي سلوك نمطي حسب جماعة التفاعل.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي :

- أغفلت الإرادة الحرة للفرد، وحيث تفكيره الإيجابي.
- لم تعر اهتماما للخصائص الفردية التي تصنع الفارق.
- عجز عن تفسير جرائم الانفعال والشرف والصدفة.
- إغفال العوامل الأخرى المؤدية للانحراف والجريمة.
- عامل الاختلاط قد يجعل رجال الأمن والقانون مجرمين.

4 نظرية الأنومي (اللامعيارية):

ترى هذه النظرية أن المواقف الاجتماعية ليس لها قواعد قارة أو ثابتة، كما أنها متباينة و متجردة يغيب تفسيرها في الغالب، و ممثلي هذه النظرية هو الفرنسي "إميل دوركايم و روبرت ميرتون" الذين سعي إلى تحديد مصادر الانحراف عامة.

أ – اللامعيارية عند إميل دوركايم : (1858 – 1916).

أستخدم دوركايم هذا المصطلح في كتابه " تقسيم العمل في المجتمع " سنة 1883 وتعني غياب القواعد التي تضمن التنظيم والتكامل الاجتماعيين الناتج أساسا عن تعارض الحاجات وحتى الرغبات مع وسائل تحقيقها، ومن ثمة صراع وتفكك، وحسب رأي دوركايم يعود هذا إلى تقسيم العمل غير المعيارية حيث يصبح التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع يتم بشكل سلبي، أو بموقف مهدد للنظام. كما يوجد تقسيم عمل بنائي في المجتمع الحديث يقام وفق قواعد مدروسة ونظامية تؤدي إلى تماسك المجتمع وتعوض انهيار منظومة القيم الأخلاقية. لأن الأفراد في إطار التخصص يتكون بينهم تضامن وتبادل الحاجة فالكمل مكملا للآخر.

ودوركايم يفرق بين الاحتياجات الفيزيكية والمعنوية، فالفيزيكية ينظر إليها على أساس أنها منتظمة ومرتبطة بواسطة البناء العضوي ويكون العقل الجمعي هو القوة الخارجية المشرفة على ذلك والمحددة للأهداف، لكن في حالات معينة كما التقدم التكنولوجي أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية كما الحروب أو نمو حضري متسارع يتأثر توازن المجتمع فتبرز الحالات السلوكية المنحرفة. وفي حال حراك اجتماعي نزولا إلى طبقة دنيا هذا يعني - إذا لم يكن تكيفا مع الوضع الجديد- حالة شعور بالإحباط وفقدان المكانة، فيكون التوتر والقلق (وهي حالة أنومي)² وهذا يؤكد الحالة اللامعيارية النظامية. ثم استخدم الانومي استخداما آخر في كتابه "الانتحار" سنة 1897 بمفهوم اللامعيارية الأخلاقية وهذا عند عوز المجتمع لمجموعة القواعد والمعايير التي تضبط السلوك وتنظم العلاقة فيما بينهم، حيث يصبحون بعيدا عن إتباع مواقف منسجمة اتجاه بعضهم البعض عوض الصراع لأجل الانجاز وتحقيق النجاح. كما يعني أيضا معاناة حالات من القهر الاجتماعي التي تؤدي إلى تهديم الذات (الانتحار) والذات

هنا هي ذات اجتماعية غير منسجمة وغير منجزة، لذلك فالأنومي يعني الانهيار سواء تعلق الأمر بقواعد المجتمع، أو بالمعايير الأخلاقية.¹

وطبعا دوركايم لم يهتم بالحالات الذاتية بقدر ما اهتم بمعطيات إحصائية وجغرافية في علم الاجتماع عبر مجال زمني معين حيث تحقق الافتراض انطلاقا من تلازم ظهور عوامل حاسمة، خصوصا وأن "دوركايم" يرى الظواهر الاجتماعية كمادة لكن تختلف عن المادة المعروفة فيزيائيا، وفي موضوع الانحراف كغياب للانسجام والتكامل، ومن ثمة انهيار لنظام يرى أن كل التجمعات متباينة، ومن ثمة أيضا ضمير جمعي مختلف لذلك تتحرف عن النظام القائم أو تتصارع فيما بينهما. لكنه رغم ذلك يؤكد من جهة أخرى أن ذلك يعد إنذار يتطلب الوقاية وإعادة ترميم النظام، لأنه ليس كل انحراف ضار بل يوجد الانحراف الصحي، والضمير الجمعي بالنسبة لدوركايم يبلغ تجانسه من خلال وسائل متعددة كما الضوابط الاجتماعية المتمثلة خاصة في العرف والدين أو من خلال الأسرة والتنشئة الاجتماعية وهي المؤسسة الأكبر.²

ب- اللامعيارية عند روبرت ميرتون Robert k merton : (1910 – 2003) .

إسهام "روبرت ميرتون" أنه أثار مفهوم الأنومي وجعل نظرية دوركايم أكثر تنظيما وتماسكا واتساقا خاصة منذ 1938. وقد إهتم خاصة بأنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الثقافية وكذا وسائل ومعايير تحقيق الأهداف³

وفسر "ميرتون" الانحراف على أنه نتاج التفاوت الطبقي والتمايز الذي ينشئ عنه، وبذلك فقدان إمكانية تحقيق الأهداف⁴، حيث يرى أن القيم الثقافية السائدة التي تفرض معايير سلوك اجتماعي، إذا عجزت عن تحقيق الأهداف والطموحات بطرق مشروعة يقرها النظام القائم، تلجأ إلى وسائل غير مقبولة فيكون انحرافا عن معايير النظام، وتكون الجريمة بكل أنواعها، لأن الفرص غير متاحة على نحو عادل أو شامل للجميع. وانحراف الفرد هو مجرد استجابات لانحراف النظام أو خلل البناء الاجتماعي وعليه فإن النظرية اللامعيارية تعزو الانحراف إلى ذلك الخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي. والمقصود هنا الطبقات وأيضا النظام القائم الذي يفرض قواعد ومعايير سلوك وقيم جمعية يخضع لها الفرد وتخضع لها الجماعات. لكن غياب التكيف هو الحالة اللامعيارية الأكيدة، وعدم التكيف هذا ينتج استجابات صنفها ميرتون كالاتي :

- الاستجابة التوافقية + : وسائل متاحة وتحقيق طموح في إطار النظام القائم .
- الإستجابة الابتكارية + : إنحراف شاذ إيجابي غير متعارض مع النظام (ولو ظاهريا).
- الإستجابة الشعائرية (الطقوسية) - : التمسك بالدين كأهم عامل للضبط الاجتماعي وتهذيب السلوك .
- الإستجابة الإنسحابية - : الإنسحاب من المجتمع، والعزلة وتبعاتها.
- الإستجابة التمردية (الثورية) - + : مواجهة النظام وخلق الإنسان الاجتماعية⁵.

ومن ثمة فالانحراف والإجرام يفرضه المجتمع، ويفرضه النظام، وما الفرد في هذه الحال إلا منفذ غاب عنه الانسجام، وروح التضامن. أي أن الانحراف والإجرام هو انفصال بين الأهداف الفردية والوسائل المتاحة أو غير المتاحة من طرف النظام الاجتماعي القائم.

- قبول وتسليم بالقيم والمعايير + - .
- رفض القيم والمعايير + - .

أساسيات نظرية الأنومي :

- في أي مجتمع يوجد نسق قيم عام يحدد الأهداف ووسائل تحقيقها المشروعة .
- اللامعيارية هي غياب عدالة الفرص في تحقيق الأهداف ومن ثمة عدم الامتثال للنظام .
- البحث عن وسائل للنجاح وإن كانت غير مشروعة هي بحث عن التكيف، والجريمة هي جرس إنذار لاختلال بعض أنساق النظام .
- تزامن رفض الأهداف والوسائل هو تمرد على النظام كلية .

5 نظرية الثقافة الخاصة Subculture Theories :

مفهوم الثقافة الخاصة:

لم يتم الاتفاق بعد على مفهوم الثقافة الخاصة، أساسا في ظل توجيهين علميين اثنين هما: الثقافة الخاصة والمجتمع الخاص. وهذا راجع إلى عدم التفرقة بين الانتماء إلى مجتمع خاص وبين المشاركة في قيم ثقافة ما بتبني سماتها الثقافية¹. ضف إلى ذلك إغفال التغير الاجتماعي لهؤلاء في ظل البيئة والتأثير وخاصة التأث، فأخذها بالمعنى الإستاتيكي هو تجاوز لحقول معرفية وبمسارات ثقافية تعرفها الثقافة الخاصة سواء كانت أدنى أو أعلى.

وعليه فالثقافة الخاصة هي منظومة قيم، ومعايير سلوك اجتماعية تختلف وتتعارض وتتباين مع أخرى مميزة للثقافة العامة في المجتمع الكلي سواء بالنظر لأفرادها كمجموعات أو كفاءات أو بوصفهم في أي تصنيف اجتماعي آخر². لكن لا يمكن تجاوز أن عضوية هؤلاء في أكثر من جماعة وتفاعلهم يؤدي إلى اكتساب عناصر ثقافية أخرى تشكل ثقافتهم الخاصة اقترابا أو بعدا. وعليه لا يمكن إيجاد حدود للثقافة الخاصة سواء كانت حدودا مكانية أو حدودا اجتماعية أو حدود الهوية، أو حتى إنتشارية³.

مفهوم الثقافة الخاصة الجانحة :

وتعني أن منظومة القيم الثقافية لمجموعة من الأفراد ومعايير سلوكهم بوصفهم أعضاء في مجتمع كلي تتعارض مع نظام القيم السائد والمعايير الرسمية التي تشكل القانون الذي يخضع له الجميع، ومن ثمة فتحقيق إنجاز ما قد يكون بوسائل غير مشروعة ليس حسب مفهوم هؤلاء، بل في نظر المجتمع ككل، فيكون انحرافا على النمط العام الذي ينظم السلوك الاجتماعي، أو يكون سلوك من هؤلاء لا يحقق ولا ينسجم مع توقعات الثقافة الشكلية السائدة.

وهذه الثقافة الخاصة الجانحة عادة تنسب إلى الهوية والجنس، وأحيانا تنسب إلى الإقليم، وفي أحيان كثيرة تنسب إلى الجماعات الهامشية في محيط المدن أو قاع المدينة كما – أيضا – يعبر عنها أحيانا. ويتم التركيز على عصابات الشوارع، وذكور الطبقة الدنيا. التي تعرقل التنظيم المعمول به والتكامل المرجو والمتوقع ومن ثمة يتطلب ذلك جهود لإيجاد ضبط اجتماعي ناجع، وإعدام فرصة الانحراف وارتكاب الجريمة⁴ أو الانخراط في الجماعات الإرهابية التي تقدم الإغراءات المادية والمعنوية. ومن أبرز الرواد الذين اهتموا بهذا المنظور يوجد :

1.5 كوهن : نظرية الثقافة الخاصة الجانحة Delinquent subculture theory :

استخدم كوهن هذا المفهوم في كتابه "الأولاد الجانحون" سنة 1955 في تحليل أنماط محددة من السلوك الإنحرافي في المناطق غير المتجانسة ثقافيا في المدن خاصة. حيث يرى أن "الثقافة الخاصة

باعتبارها بناء يتضمن مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز، وعلى أنها نمط معين من المعرفة تتميز به عن غيرها من الثقافات الأخرى الخاصة¹

وقد حاول إيجاد تكامل بين منظورات نظرية اهتمت بالظاهرة وركز أساسا على أسباب ودوافع لجوء الجنوح إلى الثقافات الخاصة كنوع من المبررات والسنائر الاجتماعية، وأيضا كيف أن هذه الثقافات الخاصة تجد مكانا وتأثيرا لها في البناء الاجتماعي ككل.²

وقد كان لكوهن في تفسيره للثقافة الخاصة الجانحة منحى نفسي، حيث يؤكد على أن الفعل الإنساني – وليس السلوك المنحرف فقط – هو تسلسل للمواقف وردود الفعل ومجموعة اختيارات ليست بالضرورة صائبة أو حسنة، وكلما كانت غير ناجعة أو سلبية ينتج عنها توتر له تأثيرات وهكذا.. بمعنى أن كل سلوك إنساني يرتبط بمصدرين أساسيين هما : الموقف والإطار المرجعي.

1- الموقف / هو الإطار المجتمعي الموجود فيه الفرد والذي يفرض عليه وضعيات مختلفة عند محاولات الإنجاز، وطبيعة الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الإنجاز. بمعنى أن أي إنجاز بالضرورة لا يتعارض مع قيم ومعايير السلوك الاجتماعي القائمة، ومن ثمة كل الضوابط الأخرى أيا كان نوعها. كما أن الموقف على المستوى الفردي هو ردود الفعل إزاء المعيار القائم في المجتمع، وينظر إليها حسب النجاعة والضرر، حيث أن الموقف هنا هو مجموعة البدائل المستعملة لحل المشاكل المطروحة، رغم أنه غير متاح للفرد استعمال بديلين في وقت واحد. ومن ثمة فبين المتاح والمشروع، وبين غير المتاح والمنبذ تظهر الطريقة غير الشرعية والمنحرفة في تحقيق الأهداف.³

2- الإطار المرجعي / مرجعية أي سلوك بعض النظر إيجابيا أو سلبيا يحدده إطار القيم الأخلاقية السائدة ومدى الالتزام به، وأيضا رغبة تحقيق المصالح والأهداف. أي أن الإطار المرجعي هو تلك المنظومة التي تحدد طبيعة السلوك. وعند الفشل في تحقيق الذات أو تجاوز المشاكل يحدث شعور بالتوتر الذي يؤثر على المواقف الأخرى تباعا، من خلال ذلك الإحباط الذي قد يدفع بالفرد أو جماعة ما بإتيان سلوك خارج الأطر النظامية أو القانونية الموجودة في المجتمع. ومن ثمة يكون تحت طائلة النبذ أو العقاب مما يعني ألما متزايدا يزيد في تفاقم المشاكل، وتكون مخارج أخرى لا تحوز التقبل الاجتماعي أيضا. كما أن الإطار المرجعي يعني الانتماء إلى جماعة أو إلى طبقة عادة منبوذة، لها قيم ورموز مختلفة تحدد المكانة الاجتماعية التي هي نظرة المجتمع، وليس ما يراه المنتمين إليها، وأن أي حراك اجتماعي لا يعطي المكانة المرموقة لأن الانتماء الطبقي لا يعزى إلى كم الأموال والمظاهر المصاحبة لذلك فقط، ومنه تظهر المكانة البديلة التي تنال تركية المجتمع. وعليه فالثقافة الخاصة الجانحة هي استقطاب سلبي لقيم المجتمع وهي لا توجد بقوة إلا في تصور الفرد أو الأفراد الجانحين ولا تكتسب المصادقية إلا عند هؤلاء.⁴

ويرى كوهن أيضا على أن هذا الجنوح يعود إلى غياب التكيف في خضم التفاعل الاجتماعي وأداء الأدوار، وهو يختلف بين الذكور والإناث في تباين كبير ذلك أن سمات الاستقلالية، والسيادة، والعدوانية والجرأة والعنف هي سمات ذكورية لتجاوز نقص الدور والمكانة ولو أنها في بعض الأحيان تصرف في منحى إيجابي خدمة لهذه الثقافات الخاصة.

لذلك ف كوهن يرى أن ذلك كله ليس فقط نتاج لاختلاف القيم الثقافية ومعايير السلوك، بل أيضا يرجعها لعوامل نفسية واستعدادات ذاتية وميول شخصيته هي من يحدد الموقف النهائي.⁵

وأن أي استجابة هي انعكاس لإطار مرجعي موجود، وحدد الاستجابات على أنها قد تكون توافقية أو تمردية عادة. وكوهن أوجز بعض سمات الثقافة الخاصة الجانحة كما يلي:⁶

1- سمة اللانفعالية :

في أكثر الأحيان أفراد الثقافة الخاصة الجانحة حينما يرتكبون أفعال منحرفة ليس القصد فيها تحقيق منفعة، لأن هذا السلوك يعد تعبيراً عن الرفض لقيم المجتمع، وتحدّي للنظام الكلي الذي يحكمهم . هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن تماسك هؤلاء مع الجماعة التي ينتمون إليها من حملة القيم الإجرامية، وتعد إثباتاً للمهارة الفردية، واكتساب سمات الجماعة.

2- سمة الحقد :

وهي سمة تثبت اللانفعالية والعشوائية في إتيان السلوك المنحرف. فأفراد الثقافة الخاصة الجانحة يرتكبون أفعال إجرامية كنوع من إظهار العدائية والانتقام من أفراد المجتمع الكلي أو من الذي لهم مكانة خاصة، وهم لا ينظرون إلى مقدار النفع المرجوة بقدر ما ينظرون إلى ذلك استناداً إلى حجم الضرر الملحق بالآخر.

3- سمة السلبية :

وتبرز في عدم الامتثال للقانون، ومعارضة قيم المجتمع، ومعايير السلوك المتفق عليها، وحتى في كيفية الأداء. ولو أن ذلك يدخل أحياناً في لفت الانتباه وإحراج الآخر أياً كان.

4- سمة المتعة الوقتية :

ذلك أن الفعل المقترف آنى يفتقد إلى التخطيط، فهي ردود فعل يومية تعبيراً عن عدم الرضى وتدعيم الولاء للجماعة الجانحة أو الثقافة الخاصة الجانحة.

أساسيات نظرية الثقافة الخاصة الجانحة :

- الشعور بالفشل يؤدي إلى بروز الثقافات الخاصة الجانحة.
- السلوك الإجرامي هو أساساً رد فعل إزاء مواقف معينة.
- السلوك الإجرامي هو سعي لتبوء دور ومكانة اجتماعية ف الثقافة العامة .

- تقدير النظرية :

- لم يتم توضيح القيم الثقافية والأسس الاجتماعية التي تتحكم في أفراد الثقافة الخاصة الجانحة.
- لم يتم أيضاً تحديد الظروف النفسية ، خاصة عندما يتعلق برد الفعل.
- أغفل الانتقال الثقافي في المجتمع ، والحراك الاجتماعي بين الطبقات.
- أن سمة اللانفعالية ليس لها قوة إقناع.
- أن كوهن أوهم الجميع على أن الثقافة الخاصة الجانحة منعزلة عن البناء الاجتماعي وقيمه الثقافية.

2.5 كلوارد وأوهلن : نظرية الفرصة المتبادلة Differ ential opportunity theory :

ظهرت منطلقات هذه النظرية في مقال كتبه " كلوارد" سنة 1959، وطورها مع زميله "أوهلن" سنة 1960، وتعتبر إضافة أخرى لكل من نظرية الأنومي ونظرية المخالطة الفارقة. هذه النظرية تهتم أساساً بالأحداث المنتمين إلى الطبقة الدنيا، الذين عادة تكون لهم قدرات ومهارات – من المفروض- أن تكون كفيلة بتحقيق أهدافهم، وإشباع رغباتهم، وتحقيق طموحاتهم في وسط اجتماعي تسيطر عليه قيم ومعايير للطبقة الوسطى.¹

لكن ذلك لا يتأتى لهم، فغياب الإطار الملائم، وغياب الفرص يجعلهم محبطين ويائسين من تحقيق الأهداف وهذا ما يؤدي إلى ظهور استجابات منحرفة، لكن بإضافة بعد آخر وهو مدى توافر الفرص. وهل كل تحين للفرصة يحظى بالقبول الاجتماعي في إطار البناء الاجتماعي القائم على التفاوت والتمايز لذلك فالتساؤلين الأكثر بروزاً هما:

- إلى أي مدى تتوفر الفرص لتحقيق أهداف بوسائل مشروعة وتحظى بقبول اجتماعي؟

- وما مدى توفر الفرص غير المشروعة لتحقيق أهداف؟

-التساؤل الاول :

في حال وجود بناء إجرامي مستقر ومضبوط،تغيب أو تقتلص الفرص إلى أبعد الحدود وتتلاشى الوسائل المشروعة في أداء الواجبات وتحقيق الأهداف. ومن ثمة يغيب النشاط الإجرامي،ويكاد ينعدم تعلم السلوك الإجرامي لغيب النموذج.

والنتيجة هي أن عدم وجود بناء إجرامي مستقر يغيب الجريمة والعنف والانحراف¹ رغم أن الفاعلين بطرق مشروعة أو غير مشروعة يشتركون في الأهداف والمنفعة وينتمون إلى دين واحد،وتنظيم اجتماعي واحد ويحبون مشهدا سياسيا واحدا. لذلك تبرز الثقافة الخاصة الجانحة كغطاء و كإطار يكفل المبرر لادعاءات أخرى تكتسب الشرعية غير المعتمد بها في البناء الاجتماعي العام.²

- التساؤل الثاني :

شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون حالة انفصال و تباعد متواصل بين آمالهم وأهدافهم والطرق والوسائل المتاحة المشروعة لتحقيقها،خاصة وأن الفرص المشروعة غير متاحة فيلجأون إلى البحث عن الفرص المنحرفة،وهنا تبرز ظاهرة عدم التكيف التي تبلغ حدودا أرى في ارتكاب العنف والانحراف.

وهذا التناقض بين الهدف والوسيلة يترتب عنه نوعين من الحلول حسب (كلوارد و وهلم)هي:³
1 - الحل الجمعي (الجماعي): إذا كان الفشل يعزى إلى البناء الاجتماعي الذي يؤدي إلى نقص الفرص فالحل يكون جماعيا، ويتمثل في كثير من الأحيان في ظهور ثقافة خاصة جانحة.

2 - الحل الفردي: و إذا كان الفشل على مستوى فردي فالفرد يتحمل تبعات ذلك،و يبحث عن وسائل أخرى بديلة قد تبيح له الفرص أو تكون جانحة ويكون الإجرام. و في كلتا الحالتين فإن ذلك يؤدي إلى:

- ظهور الثقافة الخاصة الجانحة.

- تناقص و تباين الفرص و الوسائل المشروعة و المنحرفة.

- تحقيق أهداف غير شرعية و بوسائل غير شرعية.

- إحباط يمتد من الفرد إلى المجتمع.

ومنه فالثقافة الخاصة الجانحة تبرز في أنماط ثلاثة هي:

- ثقافة خاصة إجرامية في الطبقة الوسطى.

- ثقافة خاصة صراعية، و انسحابية في الطبقة الدنيا.

- الثقافة الخاصة الإجرامية: عادة تكون في الطبقة الوسطى - لكن ليس حكرا عليها - وتتطلب بيئة

مساعدة،وتواصل بين المجرمين في مستوياتهم العمرية المختلفة،وبينهم وبين شباب آخرين يسعون لاكتساب المهارة والخبرة الإجرامية.بمعنى توجد علاقات عبر عمرية،وعبر تحين الفرص تجعل الضالعين في الإجرام نماذج تتطلب التقليد و المحاكاة.

لكن عملية التعلم وحدها من يضمن انتقال السلوك الإنحرافي و تعلم ممارسة الدور بنجاح و اقتدار،بل يتدخل في ذلك البناء الاجتماعي وهذا ما يعبر عنه بنسق العلاقات المتبادلة والمعقدة بين المجرمين والأسوياء.⁴

- الثقافة الخاصة الصراعية: تظهرالثقافة الخاصة الصراعية في المناطق المنهارة، وحيث المجتمعات المفككة حيث يسود سوء التنظيم،وتبرز بصورة واضحة عدم استفادة الأفراد من فرص متساوية وعادلة،ولا إلى وسائل مشروعة متاحة.

وهذه الثقافة الصراعية توصف بأنها عنيفة، حيث أن الصراع على المكانة يستلزم استخدام القوة و بدائلها وبأشكال مختلفة، ولا توصف بالإجرامية لأنها تتعدى أحيانا الإجرام المعتاد، وسبب ذلك هو غياب نموذج إجرامي، ولا تواصل أو تكامل بين مستويات عمرية، لأنه في المناطق المنهارة لا يوجد تنظيم اجتماعي شرعي يبيح الفرص وتحقيق الأهداف. والجريمة في هذه المناطق هي جريمة فردية لا تستمر ولا تقوى كما في المناطق الحضرية كموطن أمن للجريمة.¹

- الثقافة الخاصة الانسحابية : عادة ما تكون في الطبقة الدنيا، وتسمى انسحابية لأنها ابتعاد عن الثقافة السائدة، حيث الأفراد والجماعات - فيما بعد - يميلون إلى الإنعزال - حتى لا يقال العزلة - و يبتعدون عن المشاركة الاجتماعية في أداء الأدوار، ويدفعهم في ذلك الفراغ المادي والمعنوي، ويزيدهم وقت الفراغ تدمرا سلبيا من المجتمع فيلجأون إلى الإدمان على المخدرات و الكحوليات المختلفة. وهذا الإدمان - لديهم - هو نوع من التكيف الفردي، لذلك فالعلاقات بين هؤلاء ليست قوية ولا مستمرة بقدر ما يتحكم فيها تعلم الإدمان، والحصول على المخدر، والخبرة في استعماله، و لغة الحوار ودلالاتها.² وهذه الثقافة الخاصة الانسحابية هي نتاج عدم قدرة الفرد على انتهاج السلوك الإجرامي، أو تناقض الهدف مع طريقة تحقيقه الإجرامية.³

6 نظريات أخرى في الثقافة الخاصة :

1.6 نظرية ميللر Miller:

قام "ميللر" بدراسة تجمعات الطبقة الدنيا في مدينة بوسطن الأمريكية وفق المنهج الإثنوغرافي معتمدا الوصف للثقافات ونمط المعيشة، مستخدما الملاحظة المباشرة للجماعات كما هي في ظروفها وسياقاتها الفكرية. حيث توصل إلى أن قيم الطبقة الوسطى ليست ذات أهمية، ولا نمودجا للطبقة الدنيا لان الطبقة الوسطى تمارس قهرا اجتماعيا وتنظيميا أي أنه يوجد تباين بينهما عادة ما يؤدي إلى الصراع فمثلا جناح الطبقة العاملة يكون عنيفا اتجاه قيم ومعايير الطبقة الوسطى لأنها تشكل المعيار والنموذج المفترض وغير المرغوب به. وبذلك يكون سلوك هذه الفئة إنحرافيا، لكن لا يجب النظر إليه وإدراكه وفق إطار ثقافي آخر غير ما يدل عليه الفاعل الفرد أو مجموعة الأفراد. لان ذلك يثير لبسا أو يمنح دلالات ليست بالضرورة صحيحة. وقد حدد "ميللر" 06 أبعاد يمكن أن تبلور الثقافة الخاصة الجانحة للطبقة الوسطى وهي:⁴

- 1-المشاكل: TROUBLES: سلوك يعاقب عليه المجتمع ،في مقابل رفض قيم الطبقة الوسطى.
- 2-القسوة: مجموعة معقدة من السمات كما القوة البدنية ، التحمل، والشجاعة وعدم المبالاة.
- 3-الدهاء: الحيلة والتحايل ، والمرآغة والخداع .وقد يتبوأ صاحبه بمكانة في مجموعته.
- 4-الإثارة: ويكون الاتجاه إليها لتجاوز الرتابة، ويتم ذلك باللجوء إلى المخدرات والكحول .
- 5-القضاء والقدر : يؤمنون بذلك كقوة خفية ، لايجاد مبرر لإخفاقهم في التغيير .
- 6-الاستقلالية:الدفاعية لكسر الحواجز القيمية ومعايير السلوك لأجل الشعور بالحرية، وهذا يؤدي إلى سلوك مخالف

ويورد "ميللر" مثالا على أن الجانح يبقى لإثبات رجولته(إثبات ذاته) بسلوك منحرف في أسر الطبقة الدنيا حيث السلطة الأميسية القوية والفاعلة والتي تمثل المركز، ما دام شخص الأب دائما غائبا ،والام تصرف شؤون الاقتصاد المنزلي حيث أن غلبة دور الأم تدفع الشاب (الابن) إلى محاولة البحث عن دور الرجل خارج المنزل، وهنا الجماعة المنحرفة توفر له الفرصة إلى ذلك كشعور وكمكانة وكدور ومنه يحس الجانح بالخصوصية أي أن الجماعة هي إطار لتفعيل ذلك الأمل، وذلك الدور ويلخص ذلك بقوله⁵: "إن العنصر المسيطر في خلق السلوك المنحرف يرتبط بانضمام أفراد الطبقة الدنيا إلى جماعات النواصي لتحقيق المكانة ، والظروف والقيم النوعية داخل الفاعل، وباختصار فإن حقيقة أن العصابات

تتخبط في سلوك جانح يمكن إرجاعها ببساطة إلى النضال من أجل البقاء، وتمثل الدور السوي للرجل في الطبقة الدنيا وبالتالي فإن وجود الصراع بين سلوك الطبقة الدنيا مع الثقافة السائدة يعد أمراً طبيعياً".

2.6 نظرية ليفجانيج و فراكيوتي Wolfgang and Ferracuti :

استفادت هذه النظرية من تراث نظريات الثقافة الخاصة الجانحة التي ركزت على فهم السلوك المنحرف. تبلورت أكثر سنة 1967 وهي محاولة جمع طروحات نظرية الصراع الثقافي والمخالطة الفارقة ونظريات التعلم خاصة. حيث ترى أن الأعضاء الجانحين لهم قيم تختلف عن قيم المجتمع الأساس ثقافته السائدة لكن هم كثقافة خاصة جزء منه ويكون صراع متواصل معه¹، لذلك غالباً ما يفضلون كل اتجاه عنيف ومضاد سواء في فئات عمرية شبابية أو أخرى متقدمة، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لدعاة هذه النظرية. أما غير الطبيعي فهو ارتكاب أعمال عنف أو جرائم من طرف آخرين لا ينتمون إلى ثقافة خاصة جانحة مما يؤكد حالة قلق تسود المجتمع ككل باعتبار أن قيم المجتمع الكلي هي معيار لأي بناء إجرامي موجود أو قد يوجد².

7 نظرية التسمية Labelling Theories :

هذا المنظور ينسب إلى (هوارد بيكر) Howard s Becker رغم إسهامات الآخرين، وهي مجرد منظور مغاير للجريمة أو أي انحراف آخر، إذ لا ترقى إلى مستوى النظرية. تأخذ جذورها من مختلف النظريات الأخرى لكنها لا تركز على أنماط الانحراف بقدر ما تهتم بردود أفعال الناس إزاء الانحراف وطرق تشكل الفعل الانحرافي وكيف يتحول الفرد إلى مشروع منحرف أو مجرم. فنظرية التسمية أو الوصم هي وصف فرد أو شخص ما بأنه مجرم لارتكابه فعل خارج المعايير أو القيم في زمن ومكان محدد، وفي ظل ثقافة فرعية معينة، حيث يسحب هذا الحكم عليه دوماً. ومن ثمة فهي قولبة لرد فعل إزاء موقف معين، والفرد الموسوم بالجريمة ليس ضرورة أن يستمر في إجرامه، فقط يستمر الحكم، لذلك فهي (نظرية رد الفعل الاجتماعي). بمعنى أن هذه النظرية لها دلالاتها في النظرية التفاعلية الرمزية حيث يتحول الرمز إلى كيان اجتماعي يأخذ مبرراته من رأي عام حول موضوع معين. أي أن كل هذا يمكن إدراجه في "رد الفعل المجتمعي".

هذه النظرية تلقى منطلقاتها أيضاً لدى الطبقة وفي الريف والمدينة.. عند البيض وعند الملونين، وحتى الفئات الاجتماعية أياً كانت. فالتسميات التي تلصق على الفرد هي انعكاس لوضع موجود بالفعل وأن الانحراف هو سلوك نسبي يمكن التنبؤ به³. فالإرهابي ليس ذلك الشخص المميز لكن هو ذاك الذي أرهب يوماً وسمى كذلك.

ولا يمكن اختصار هذا الوضع في مجرد تسمية، دون أن يكون لذلك أبعاد مختلفة. فهذا الفرد الجانح الذي يرتكب سلوكاً منحرفاً متوافقاً مع معايير المجتمع، لكنه متوافق أكثر مع جماعة معينة ليست بالضرورة منحرفة. والتسمية التي تلصق بالطفل أو الحدث الذي يرتكب سلوكاً منافياً أو منحرفاً عن القانون أو العرف يمثل صورة أو بطاقة توقع للسلوك تتبناها مجموعة من أفراد المجتمع على قلتها أو كثرتها بمعنى أنها تشكل ردود فعل المجتمع إزاء البطاقة وليس الطفل، وحتى أن الطفل يمكن أن يراجع تصوره لذاته ليتجه اتجاه آخر منحرفاً. فتكون بذلك تلك التسمية هي بداية مشروع انحراف أو مشروع مجرم⁴.

- الانحراف لدى القائمين برد الفعل :

1.7 "هوارد بيكر": اهتم بدراسة السير الذاتية للمنحرفين والتنظيمات المنحرفة لأن حسب رأيه من الضروري الاهتمام بكل منظومة الجريمة وليس فقط الشخص المجرم. ورأى أن الانحراف قد يكون خارج نطاق الفاعل أي يفرض على الشخص من محيطه ومن ردود فعل الناس والهيئات. فالجريمة هي ما يعتبرها المجتمع جريمة كتسمية قبل أن تكون جريمة في مجتمع وتكون مجرد تسمية في الآخر أو لدى شخص معين. ومن ثمة يكون تساؤلين هما:

- كيف ولماذا يتم تسمية أفراد معينين؟

- وما تأثير التسمية على السلوك المنحرف ؟¹

يقول "بيكر": "تخلق الجماعات الاجتماعية الانحراف من خلال وضع مجموعة من القواعد يعد انتهاكها انحرافاً، ومن خلال تطبيق هذه القواعد على أفراد معينين، وتسميتهم باللامنتمين، ومن وجهة النظر هذه فإن الانحراف لا يعد هو نوعية السلوك الذي ارتكبه الشخص، ولكنه نتاج لتطبيق الآخرين القواعد والعقوبات على الجاني أو المتهم، وبالتالي فإن المنحرف هو الشخص الذي أمكن تسميته بنجاح والسلوك المنحرف هو ما يسميه الناس كذلك"². بمعنى أن الانحراف يوجد باعتبار القواعد والظروف وخصائص الفرد وتأثير رد فعل الآخرين مصدر التسمية.

ومن ثمة ليس من الضروري أن يوجد سلوك منحرف بقدر ما يعتقد القائمون برد الفعل أنه انحرافاً. فالانحراف قد يكون تسمية أو تؤدي إليه التسمية، مع عدم إغفال إشكالية اختيار من يوصمون بذلك.

2.7 جارفينكل Garfinkel :

يرى أن الأفراد بوصفهم أعضاء في مجتمع يمثل الحقيقة الواقعية، وهم يتبادلون الفهم والإدراك وتشكيل المواقف، ومن ثمة بروز أنماط سلوكية، أي أن سلوك الفرد (العضو) يتحدد بمواقفه الاجتماعية التي يبدئها أو يظهريها والتي تحمل دوماً دلالات ومؤشرات تظهر طبيعة الظروف المحيطة به، وطبيعة السلوك القائم أو المتوقع أيضاً، حيث يعرف عادة موقفه كفرد من السلوك الاجتماعي العام.

رد الفعل هذا يكون ذا قوة عند الأفراد الذين لهم مكانة اجتماعية. ويكون ضعيفاً ومتلاشياً إذا كان الفرد ينتمي إلى طبقة دنيا أو جماعة أقلية أو شريحة معزولة أو منبوذة، وكذلك الحكم الصادر عن المجتمع تزيد وطأته باعتبار انتماء ومكانة الفرد موضوع الانحراف أو التسمية.

وعليه فالتسمية هي منطلق الانحراف من حيث أن هذه التسمية تجعله دوماً موضوع مشاهدة و مراقبة لسلوكه ومواقفه، أو من حيث أن هذا الفرد يتمثل تسميته بأداء سلوك يتمشى مع هذه التسمية ويقرها في الواقع. فالإرهابي سابقاً يبقى إرهابياً حتى وإن كانت العودة أو التوبة أو الامتثال للمعيار الاجتماعي والنص القانوني.

والنتيجة هي مستقبل انحرافي بامتياز، لأن مراقبتهم سوف تتم أيضاً من طرف الهيئات الجنائية وأكثر استثناءً للتحقيق مما يكرس الصورة الإجرامية لهؤلاء³.

3.7 ليمرت إدوين Lemert , Edwin :

يرى أن رد الفعل المجتمعي يمكن أن يقابله رد فعل الفرد الموسوم بالانحراف، رد الفعل هذا قد يكون أولياً، ثم يأخذ منحى آخر أكثر قوة أو يكون راديكالياً عنيفاً في تحوله إلى صورة ما يراه فيه المجتمع، وذلك حسب قوة الشخصية ودرجة الحساسية إزاء التسمية.

وتكون التغذية المرجعية هي الأساس في ذلك، حيث يحدد "ليمرت" مسار التحول فيما يلي :

"(1) انحراف أولي،(2) جزاءات مجتمعية،(3)إنحراف أولي آخر،(4)جزاءات أقوى،(5) انحراف آخر ربما لصاحبه عداء وحقد على هؤلاء الذين يوقعون الجزاءات،(6) أزمة يتم فيها اتخاذ سلوك رسمي من قبل المجتمع يوصم فيها السلوك بالانحراف،(7) يزداد السلوك المنحرف قوة كرد فعل لعملية الوصم والجزاءات،(8) يتم في النهاية تقبل "مكانة المنحرف" مع بذل جهد من أجل تحقيق التوافق مع الدور المتصل بهذه المكانة"¹. فالمنحرف بذلك هو شخصية اكتسبت سماتها من المجتمع، على نحو ما، أكثر بكثير مما هي أصل فيه. والمنحرف أو المجرم كتسمية هي ما تأتي بالسلوك المنحرف فيما بعد ولهذا فالتسمية تعطي شخصية جديدة تتمثل الدور والمكانة مع إضافات إجرامية لسلوكه فيما قبل التسمية حتى وإن كان غير ذلك .

- الأساسيات :

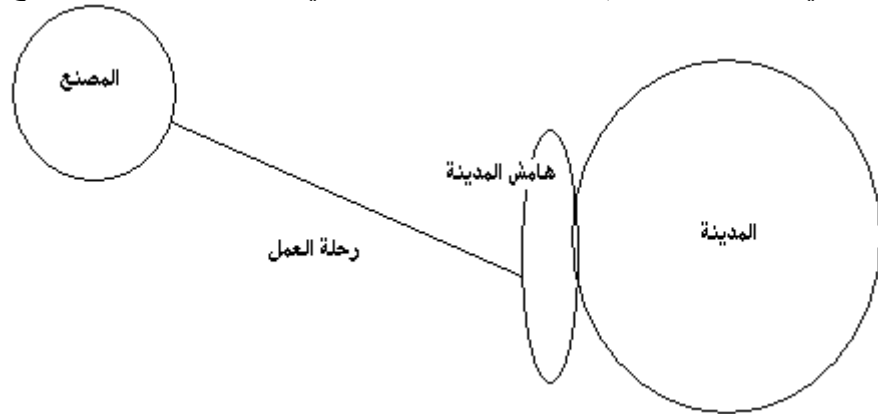
- 1- تداخل قيم المجتمع تحدد سلوك الأفراد في المجتمع .
- 2- الانحراف هو انعكاس لرد فعل اجتماعي موجود .
- 3- الجريمة ليست الفعل في ذاته بقدر ماهي ما يعتقد به المجتمع .
- 4- يتحول الفرد إلى مجرم بعد التسمية .
- 5-

و من الانتقادات المقدمة لهذه النظرية:

- الإجرام كتسمية لا يعبر عن جوهر الفرد.
- الخطأ في ارتكاب جريمة لا يعني أن الفرد مجرم بالضرورة
- كما أن التقدير بالفضيلة لشخص ما قد يكون خاطئاً عند ارتكابه جريمة.

8 النظرية الايكولوجية (البيئة):

تؤكد على الحتمية البيئية حيث يرى أصحابها بأن المدينة مثلاً يوجد بها مركز يستقطب أكبر قدر من السكان هؤلاء عادة من يتبوؤون مكانة اجتماعية مشهودة، عكس هامش المدينة حيث توجد أحزمة الصفيح وحيث الفئات السكانية التي تعيش على الهامش تعاني الفقر والصحة الغائبة، ودخل محدود جداً أو بطالة ومن ثمة فقر مزمن ويعبر عنها عادة بمناطق التحول Zones of transition هؤلاء في الغالب تكون لهم رحلة بحث نحو العمل في المناطق الصناعية خارج المدينة.



وهذه الفئات تعاني غياب التكيف وغياب التكامل وغياب العلاقات الودية، هذه الميزات يفرضها تقسيم العمل، والأساليب النظامية وقوانين مؤسسات العمل التي لا تسمح بعلاقات المودة، ولا حتى بوضعية الأرياف. بعد ذلك عندما يتم التخلي عن علاقات الإنتاج التقليدية لتحل الآلية والتخصص، يتم الاستغناء عن هؤلاء ليبدأ - على الأقل - تشرد الأبناء، وتظهر بؤر الفقر والجريمة، ومجابهة الأنظمة القائمة في الشركات والإخلال بالنظام القائم عموماً، كما أنه في هذه الحالة يغيب الاتصال الاجتماعي ليحل محله

الاتصال الاجتماعي ليحل محله الاتصال الفيزيقي المعبر عن التمايز الاجتماعي من حيث طبيعة وألوان اللباس وشكل الموضة، وحتى طبيعة المقتنيات من السوق. كل هذا يبرز عوامل التصدع القائمة والمحتملة¹، إضافة إلى ذلك فإن عديد الأفراد في المدينة ينتمون إلى جماعات متعددة ذات أصول إثنية، أو لها ضوابط اجتماعية مختلفة. وهذا ما يعني التصادم متى أمكن ذلك ليرز أيضا ما يعرف بالولاء سواء ولاء تاما أو جزئيا، ظاهريا أو ضمنيا. وعلى العموم فإن النظرية البيئية تميل إلى ربط الظواهر الاجتماعية والثقافية بالمناطق الطبيعية بالمدينة وخاصة مناطق التحول والحياء المتخلفة والتي تسهم أكثر في ظهور الجريمة²

تقدير النظرية الايكولوجية :

- رغم الطرح الايجابي والواقعي التي أوجزته هذه النظرية، فقد تعرضت لانتقادات منها:
- تجاهلت الدور الذي تؤديه العوامل الثقافية في تشكيل السلوك الانساني .
- البيئة ليست دوما مثيرا للسلوك الإجرامي .
- في الغالب منظومة المبادئ والقيم والضوابط الاجتماعية والشرعية هي من يقرر أكثر طبيعة السلوك.
- أن القرب والبعد عن مركز المدينة ليس مقياس للجريمة، والاحتمية البيئية مجرد عامل للإجرام.
- تتفاوت نسب الجريمة حسب القانون والتغطية الأمنية.
- هذه النظرية أسهمت في فهم البناء الاجتماعي للمدن الأمريكية³.

9 نظرية الضبط الاجتماعي : social control theory

تشير نظرية الضبط الاجتماعي إلى ضبط السلوك الإنساني في المجتمع من خلال العديد من الآليات في بيئات مختلفة إلا بتفسير هذا السلوك حتى إدراك ديناميته ومنطقاته وأشكاله. هذه النظرية تعيد السلوك المنحرف و الإجرامي إلى بداياته الأولى في الأسرة و الشارع و جماعة الرفاق... أي أنه نتاج متغيرات اجتماعية التي تشكل البيئات. هذه البيئات تشكل أساس التفكير الاجتماعي الذي يبيح التميز ويعطي الخصوصية سواء في نوع و شكل الجريمة فيما بعد، أو في الضوابط التي توضع للحد من ظاهرة الإجرام والوقاية منه. وهذه النظرية دوما تنطلق من تساؤل رئيسي هو: ما الذي يجعل الأفراد يرتكبون الجريمة ؟ و لماذا يسعون للالتزام بالقانون ؟

الأكد أن السلوك المنحرف لا تخلو منه كل المجتمعات، و أن الجريمة أمر متوقع ومحتمل الحدوث حتى في أضيق الحدود، لكن كيف يمكن التحكم في الانحراف والجريمة ؟

إن عملية الضبط حتى و إن كانت منطلقاته فردية فالفرد له خوف من الفعل، و خوف من رد الفعل والعقاب على حد تعبير الفيلسوف "هوبز": " أن الخوف هو من أقوى الأسباب و الدوافع التي تمنع الكثير من الأفراد من مخالفة القانون"⁴. لذلك فهذه العوامل الذاتية عامل ردع للانحراف. وفي المقابل يوجد تأكيد على أن الاقتتال حتى وإن كان ذاتيا فهو معطى اجتماعي يجعل الفرد يراعي القواعد القانونية ويلتزم بها بوصفه عضو في المجتمع سواء كانت تحقق مصالحه أو غير ذلك.

كما أن الفرد في بيئته الاجتماعية له سلوك وتوقع للسلوك حسب ما يتوقعه المجتمع لذلك يسعى جاهدا حتى لا يخرج عن هذه القواعد، ولا يخاطر بمخالفة المجتمع، لأن صورته هي ما يصوره إياها المجتمع ، وكل توقع اجتماعي ينأى بالفرد من العقاب ويعطيه قدرا كبيرا من الجزاء في مراحل حياته⁵.

إن مراعاة التوقع الاجتماعي هو امتثال للقانون، وأخلاق الفرد هي أساس هذا الامتثال الذي يتزايد ويقل حسب التنشئة الاجتماعية، وحسب ما يحققه الفرد في المجتمع وغياب تنشئة اجتماعية تراعي المعايير والقيم يعني غياب ضبط التصرفات التي ستخضع للرغبات الفردية. وعلى هذا فهذه النظرية لا تركز على دوافع الفرد بل تركز على الأخلاق، والاعتبارات الأخلاقية تجعل الانحراف نسبي في المجتمعات.

وأن عدم اعتبار الأخلاق عند بعض الأفراد يزيد من احتمالية السلوك المنحرف والإجرامي دون إغفال الجانب العقلاني و الفكري من جهة أخرى. بمعنى آخر في غياب الأخلاق ينتفي الضغط الذي يدفع بالفرد إلى الانحراف¹.

وبالنظر إلى كل ما سبق يبدو جليا أن هذه النظرية واسعة النطاق والاهتمامات وكانت لها العديد من المواقف المعاصرة. ففي فترة الستينات كان ينظر إلى القيم الاجتماعية والمؤسسات التقليدية كوضع قائم محافظ يحدد السلوك، والسلوك الإنحرافي خاصة ذلك أن الجماعة المسيطرة هي جماعة لها هالة وقدسية في المجتمع ومن ثمة تفرض نمطها الاجتماعي الذي يأبى التغيير إلا نسبيا وببطء ويعبر عنه سوسيولوجيا الجماعة والمجتمع المحافظين. والانحراف بهذا المعنى يكون أكثر تأثيرا على المجتمعات المحافظة التي تستمد عنوانها وسطوتها من الضوابط السائدة خاصة منها الدين. أما سياسيا فكل خطأ إستراتيجي أو تقييمي للأوضاع ، أو فضائح سياسية مهما كان منطلقها ومدلولها يعني تجاوز النمط المحافظ فيتلاشى الضبط الاجتماعي لتترك المجال أمام الانحراف كمعطى مغاير لما كان سائدا بغض النظر على أشكاله التي يظهر بها².

أساسيات نظرية الضبط الاجتماعي :

- 1- النظام الأخلاقي المتبع في المجتمع هو المحدد للسلوك ويصنفه.
- 2- سلوك الأفراد يرتبط بالتنشئة الاجتماعية أولا ومؤسسات المجتمع ثانيا.
- 3- كلما ضعف نظام القيم وآليات الضبط الاجتماعي كلما كان الانحراف والإجرام.

ومن أهم علماء الاجتماع الذين اهتموا بالضبط الاجتماعي ما يلي:

1.9 نظرية دور كايم في الضبط الاجتماعي :

يركز على العوامل الاجتماعية في تفسير سلوك الأفراد سواء المنحرف سلبا أو إيجابا. وأن الجريمة كضرر يلحق بالأفراد تكون في كل المجتمعات على اختلاف نماذجها. لكن هذه الجريمة تتخذ أشكالا مختلفة ، وتتشكل بصور شتى لأن الأفعال التي توصف بأنها جريمة ليست كذلك في كل المجتمعات، أو هكذا ينظر ويحكم عليها. كما أن بعض السلوك يقع تحت طائلة العقاب ليس لأنه جريمة في ذاته بل لأن الضوابط الاجتماعية تقر ذلك. والمجتمعات في تطور نماذجها تشهد أنواعا من الإجمام زيادة ونقصانا، لكن لا يمكنه الوصول إلى مجتمع دون جريمة، لأن الإجمام أيضا له مدلوله الاجتماعي، إذ يعبر على حركية المجتمع ووجودها هو جرس إنذار للمجتمع كبناء اجتماعي أو كنظام قائم. ولا مناص لأي مجتمع من أن يكون به إجمام ذلك أن حدودا أخلاقية تحد المرغوب وغير المرغوب به في السلوك، ودرجات الحكم عليه أيضا مختلفة من سرور بالفعل إلى استياء إلى عقوبات قانونية إلى السجن. وبما أن الحدود الأخلاقية غير ثابتة ولا مستقرة وغير مفسرة تماما في الزمان يسعى الأفراد إلى ممارسة السلوك الأكثر تحكما فيه بما يقره المجتمع أي بما يقره الضبط الاجتماعي السائد³.

2.9 نظرية والتر ريكلس Reckless نظرية الكبح :

يرى أن الانحراف (الجناح) هو نتاج تفاعل بين ضبط داخلي ذاتي للفرد، وضبط خارجي من المجتمع. حيث أن مفهوم ذات الفرد هي تشكيل خاص به ينمو في حياته الاجتماعية المبكرة بفعل مؤثرات مختلفة حيث يكون الفرد تصورا لذاته سلبيا أو إيجابيا يمارس دور التخفيف أو امتصاص صدمات المؤثرات الخارجية خاصة منها الاجتماعية.

فالفرد الاجتماعي يتفاعل مع أحداث و مواقف دافعة أو مانعة للسلوك المنحرف وهو يتجاوب معها قياسا إلى قوة الضوابط الداخلية والخارجية التي تمارس تأثيرها عليه . فإذا كان يتصور الفرد لذاته شيئا فالضوابط الاجتماعية والعوامل الاجتماعية ستمارس عليه تأثيرا ضعيفا فلا ينقاد لها ويرتكب عنفا

وإجراما في مواقف مختلفة. أما إذا كان تصويره إيجابيا فهذه المعطيات ستمارس عليه تأثيرا قويا فينأى عن الانحراف¹.

3.9 نظرية دافيد ماتزا نظرية الروابط الاجتماعية David Matza :

يرى أن الفرد بغض النظر من أنه ينتمي إلى ثقافة جانحة أو طبقة ما فإنه يصبح له كامل الحرية في السلوك أيا كان سويا أو منحرفا من خلال تطبيق "آليات المحايدة" التي تحيد وتوقف الالتزام بقيم المجتمع الكلي الذي يفرض النظام ويسطر المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي. هذه الآليات تبرز في الآتي :

1- إنكار المسؤولية /

يرى الفرد نفسه منعزلا في مجتمعه، وحيدا في مجابهة مشكلاته ومحاطا بالزامات اجتماعية لا تسمح له بالإنجاز، فيكون مجبرا على ارتكاب سلوكا منحرفا لتجاوز ذلك دون شعور بالذنب، ودون تحمل مسؤولية في ذلك، فالمسؤول هنا هو المجتمع.

2- إنكار الظلم /

يرى الفرد أن الأفعال التي يقوم بها يحكم عليها من خلال الضرر والإساءة إلى الغير، ويفرق بين أفعال منحرفة في ذاتها، وأفعال منحرفة أخلاقيا. ومن ثمة يقتنع أن ما يقوم به دون ضرر للآخرين يدخل في نظام تجاوز ظلم الآخرين، رغم أن ذلك قد يكون معاقبا عليه قانونا.. إذ المهم بالنسبة له القناعة الذاتية وعدم ظلم الآخرين .

3- إنكار الضحية /

الفرد حتى وإن تحمل مسؤولية الفعل المنحرف كنتيجة، ينكر الدافع الشخصي محملا المجتمع مسؤولية أخطائه.

4- إدانة من يدينه /

هو نوع من اللوم، وتحميل حالات الفشل من أداء منحرف إلى المحيط المؤسسي ومعايير الضابطة للفعل الاجتماعي أي الجهة أو الجهات التي تدين الفرد المنحرف.

5- الرغبة في الولاء للأكبر /

ذلك أن الفرد هو محصلة العديد من الانتماءات وتعدد الولاء بين الجماعة الأصغر والمجتمع الأكبر . وفي خضم حياته الاجتماعية يشكل من تمثلاته نسقا خاصا به، هذا النسق بالضرورة يعارض بعض المعايير، ولو أنه عادة نختار معايير المجتمع الأكبر رغم بعض الانحراف².

كما يستخدم " ماتزا " مفهوم الارتباط الأخلاقي الذي يكون بين الفرد والمجتمع ومن ثمة سيطرة القيم السائدة في مقابل تأثير العوامل الاجتماعية ، حيث يرى أن الفرد يلجأ أيضا إلى آليات المحايدة كغطاء واقى لأفعاله فيصبح السلوك المنحرف مباحا بتجاوزه للقيم الأخلاقية السائدة. لأن الفرد في مواقفه المختلفة إما أن يكون متوافقا مع النظام الأخلاقي أو يكون منحرفا.

لكن الأكيد أن " آليات المحايدة " تقف على بعد واحد بين مبررات السلوك المنحرف والمبررات الأخلاقية التي تقف حاجزا أمام ذلك. وهنا تبرز مفاضلة أخلاقية لدى الفرد الفاعل لكن بصورة إجبارية. والأكيد أيضا أن عندما يكون التوافق بين المعتقدات الجمعية وقناعات الفرد، في أفعاله ستكون "آليات المحايدة" ليست ذات جدوى.

4.9 نظرية الضبط الاجتماعي عند هيرشي Hirschi :

استفاد "هيرشي" من معظم نظريات الضبط الاجتماعي السابقة، وأضاف إليها بمعزل عن الأخطاء أو النقائص التي لازمت بعضها، حيث استفاد من التراث السوسيولوجي التي تناول ظاهرة الانحراف والجريمة.

فهو ينظر إلى الأفراد ليس كمنحرفين من العيار أيا كان سواء أخلاقيا أو قيميا أو قانونيا، ولا كمتوافقين مع ذلك بقدر ما هم يقومون بسلوك أو أفعال في مواقف معينة تتصف بأنها على قدر ما من الأخلاقية، حسب تماثلات المعيار عند الفرد، ودرجة الوعي والرغبة في التوافق. ومنه يكون للفرد سلوك تقليدي متوافق أو يكون سلوكه منحرفا بقدر ماله من روابط اجتماعية والتي تبرز في عناصر أربعة هي:¹

1- الارتباط: بقدر ما يكون ارتباط الفرد قويا بالآخرين كما الأسرة والمدرسة مثلا يكون أبعد عن الانحراف ومن ثمة يعد الارتباط بالآخرين هو المقابل الاجتماعي للأنا الأعلى.

2- الاندماج: ويعني التوافق والفاعلية في محيط اجتماعي حيث تكون للفرد نشاطات متكررة ومستثمرة لا يتيح له وقت للفراغ أو فرصة للانحراف، بل فقط أوقات قصيرة للترفيه لمشروع .

3- الالتزام: هو مشاركة وامتثال للقانون بعد إدراك مواقف سابقة وتقييم لآليات المسؤولية الاجتماعية والردع القانوني بمعنى أن الالتزام هو نتاج الخوف من النتائج وليس قرار قبلي لخط سير سلوكي. فالفرد عندما يكون في سلوك ما يقيسه بمدى الإنجاز المحقق، والمخاطر التي تنجم عنه².

4- العقيدة: وهي إلزام أخلاقي بقيم ومعايير المجتمع وقوانينه، وليس فقط الدين والأعراف والإيديولوجيات. والأفراد جميعهم أو في معظمهم يحترمون هذا المعطى بوصفه أحسن ضابط اجتماعي للسلوك. فالأفراد يؤمنون بالقوانين السائدة، ومسلمات ثقافتهم لكن رغم ذلك يرتكبون السلوك المنحرف سواء الخارج عن الدين أو الخارج عن القانون، فهم يدركون أن السرقة عمل منحرف، لكن يقومون بذلك. كذلك التحايل عمل مرفوض، ويمارسونه أيضا. وهذا يعود إلى حجم الضغط الممارس على الفرد أو الذي يشعر به في حياته اليومية في محيطه الاجتماعي، وقصور آليات الضبط التي تحيل الدين مثلا إلى مجرد تعاليم لا تعني شيئا وهنا لا يستطيع الفرد التحكم في انفعالاته فينحرف أو يدرك تماما آليات تطبيق القانون فيستعمل قدراته العقلية للتحايل على القانون وينحرف. بمعنى أن الفرد المنحرف هو الفرد الذي يسعى إلى التكيف الاجتماعي ولا يستطيع ذلك.

وعموما فإن الروابط الاجتماعية في مجموعها، أو في تلازمها هي من يحدد السلوك المنحرف فقوتها في مقابل قوة الفرد تنتج سلوك سوي وعكس ذلك ينتج سلوك منحرف. بمعنى آخر أن الدوافع الموقفية والميول الفردية هي أساس الفعل في تموقعه وتمصله من الروابط الاجتماعية .

10 نظرية التعلم الاجتماعي : Social control theory

ظهرت هذه النظرية في الستينيات في القرن الماضي، وبرزت أكثر في السبعينات. وهي نظرية نفسية – اجتماعية طالما تركزت على الدراسات النفسية السلوكية، ونظريات التعلم السائدة في علم الاجتماع. وتعد من نظريات الإجماع القيمي المرتبطة بالفرد في مقابل المجتمع.

تسعى لتعديل السلوك، وجعله متوافق مع ما يقره المجتمع، وسيلتها في ذلك برامج السلوك التي طبقت في نطاق واسع ، سواء في المؤسسات الاجتماعية على اختلافها كما (الأسرة ، والمدرسة ، والنوادي ...) أو المؤسسات العلاجية النفسية.

ونظرية التعليم الاجتماعي هي في الواقع مجموعة نظريات تهتم بتأثير الفرد على البيئة، وتمايز سلوك الفرد واستمراريته بتأثير البيئة، وهي التي أضافت مفهوم المنبه الاجتماعي غير المباشر وأهمها :

1.10 نظرية السلوك الإجرائي (التلقائي) : Skinner

يرى "سكينر" أن السلوك الإجرائي لا يتضمن بالضرورة وجود المثير. بمعنى أن الاستجابة تكون تلقائية ومتميزة. وما المثيرات إلا تهيئة لمواقف الاستجابات، على أساس أن الأفراد في الغالب ينظرون ويعملون للمستقبل. وطالما أنهم أدوا أدوارا ما، أو قاموا بأفعال ما حازت التعزيز والتدعيم الاجتماعي أو الرضا والردع الاجتماعي والقانوني المتمثل عادة في العقاب. أي أن مواقف الماضي ومثيراته تجعل

الاستجابات تبدو دون مثير - أو هي فعلا دون مثير - طالما أن سلوك الأفراد تحكمه في مثل هذه المواقف رابطة الاستجابة في مقابل الإثابة¹.

ويؤكد على أن سلوك الفرد يتواصل أو يضمحل ويزول بحسب تحقيقه للنتائج، بمعنى أنه نتاج ما يمر به الفرد من مواقف في الماضي، وبعض مثيرات الحاضر، وما يسعى إليه مستقبلا. وما التدعيم والعقاب سوى احتمالية لتزايد أو تراجع سلوك سوي أو منحرف سبق وأن كان.

وعليه فالسلوك الإجرامي تتحكم فيه عوامل مختلفة كما التدعيم، والعقاب، والمنبه المميز، والجداول.

1- التدعيم (*): وهو أشكال الموافقة في مواقف مختلفة سواء كانت تعزيزا أو إقرارا بجزء لسلوك واقع بالفعل، سواء قبلًا كاستشارة أو بعدا كأثر إيجابي. وهو نوعان:

أ - التدعيم الإيجابي :

- أي دعم لسلوك الفرد يقوي الاستجابة التلقائية ، ويكرس تماثل الفرد وتوافقه مع المعيار الاجتماعي بصفته بيئة للسلوك في مواقف مختلفة. فأي مكافئة أو إطراء مصاحب لأداء سلوكي معين يزيد من تكرار ذلك السلوك .

ب- التدعيم السلبي :

- وهو التدعيم الذي يخلف أثرا سلبيا من خلال أي إغراء مادي كحافز لعدم تكرار السلوك السيء . لكن النتيجة هي تزايد تكرار ذلك السلوك السيئ وغير السوي، فمثلا مكافئة مادية مشروطة بعدم تكرار سلوك سيء ما قد يجعل الطفل يقوم بتكراره للحصول على المكافئة. رغم أن الإغراء المادي للتحويل إلى سلوك مرضي هو محاولة لتجاوز العقاب ليس إلا.

2- العقاب :

يلي عادة الحكم على السلوك، وهو منبه للتقليل من ممارسة السلوك المضاد وغير السوي. وهو معزز سلبي يقع على الفرد الفاعل في مواقف معينة، تأثيره محدود ومؤقت، ولا يعادل بأي صفة أثر الثواب، ولا يؤثر في عملية اكتساب العادة². وهو نوعان:

أ- عقاب إيجابي: وهو ردع عيني يقع على الفاعل كما الضرب مثلا ، ويسمى منبه سيء.

ب - عقاب سلبي: وهو ردع حيادي يقع على الفاعل يمنع التعزيز.

3- المنبه المميز :

عادة يكون قبل الفعل أو أثناء وقوعه لضبط السلوك ، وتحديد المواقف حتى لا يتعارض مع المتعارف عليه في المجتمع ، طلبا للتدعيم أو خوفا وتجاوزا للعقاب. وهذا المنبه يكون في عملية التفكير في الفعل وما يترتب عنه من أحكام بعيدية³.

4- الجداول (جدول النتائج):

وهي تكرارات السلوك التي من خلالها يكون محتمل حدوثه ، ونتيجة ذلك في مسار زمني معين. وجدول النتائج هذا يعد منبهيا معديا يمارس تأثيرا قويا على الفاعل إذا كان أنيا ، ويفقد معناه إذا تأخر أو لم يكن رادعا. لذلك فتماثل سلوك الأفراد مع قيم المجتمع يختلف حسب العقاب ووقته، وتعلم أنماط السلوك لا يكون بذات القدر. وتتدخل في هذا الإطار عوامل التجربة والخبرة، ودرجة الوعي ومعطيات البيئة الاجتماعية.

2.10 نظرية التدعيم المتباين لـ جيفري Defferential Rienforce ment Jeffery :

(*) يقصد بالتدعيم تكرر ظهور عملية استجابة في تجاور زمني مع عملية استشارة ، أو مع الأثر الممثل لهذه العملية .. وينتج عن ذلك زيادة ميل هذا المثير لاستدعاء هذه الاستجابة .. والزيادات الحادثة من حالات التدعيم المتتالية تؤدي إلى قوة العادة .

أول ظهور لهذه النظرية كان سنة 1965، في مقال يربط السلوك الإجرامي بنظرية التعلم الإجرامي. وهي بناء مغاير لنظرية المخالطة المتباينة (الاختلاط الفارق) التي يراها جيفري أنه يشوبها قصور واضح. بمعنى أن نظرية "سندرلاند" في نظره كانت بحاجة إلى إعادة صياغة في ضوء نظرية التعلم وإذ ذاك ستكون نظرية متكاملة وشاملة وليست نظرية للتدعيم الاجتماعي¹. وقد بدأ "جيفري" نظريته عن التدعيم المتباين باستعراضه للعناصر الأساسية التي تضمنتها نظرية السلوك الإجرامي وأضاف لها مفهوم الإشباع والحرمان كقطبي تحكم في السلوك عامة والسلوك الإجرامي خاصة.

فالفرد الذي يمتلك ثروة وهو يعيش حالة إشباع لا يمكن أن تكون السرقة تدعيماً لسلوكه إلا احتمالاً ضئيلاً في حين أن الفقير الذي يكون في حالة حرمان فأموال السرقة ستكون له بالفعل تدعيماً لسلوكه المنحرف والإجرامي. بمعنى أن الظرف الراهن والآني الذي يعيشه الفرد هو الدافع الأول في سلوكه ويمكن أن تتدخل عوامل أخرى كالانتماء الطبقي مثلاً على حد تعبير ميرتون ودوركايم وأوهلن². وعناصر التدعيم الذي يراها (جيفري) هي كالتالي :

"حيث أن الأفراد ليس لديهم نفس القدر من الخبرات والتجارب السابقة، فإن ظروف حياتهم متباينة. وبالتالي فإن المنبه الذي يتعرض له الأفراد يومياً يصبح له معاني متباينة، الأمر الذي يترتب عليه ظهور أنواع مختلفة من التدعيم"³ بمعنى أن الأفراد في المجتمع بينهم فروقاً فردية ويعيشون ظروفًا حياتية متباينة، ومن ثمة فحتى المنبهات المرتبطة بالسلوك الإجرامي مختلفة. فالبعض تحصل أو تلقى تدعيماً عن سلوك إجرامي، والبعض الآخر تعرض إلى عقاب يتعلق بذات السلوك.

لذلك يرى (جيفري) أن هذا التدعيم المتباين يؤكد أن الفرد المنحرف ليس ضرورياً أن يتأثر بجماعة الرفاق أو الطبقة – التي يتعلم منها – وتدفعه إلى الانحراف كم يقول أصحاب "المخالطة" ويغترف من إطرائها ومكافأاتها كنتاج لارتكابه الجريمة.

فالأنواع المختلفة للتدعيم تكون متباينة، وأن المنبه الدافع يصبح ليس ذا معنى أو مقياس للسلوك الإجرامي. كما أن التدعيم الاجتماعي – رغم تباينه – هو مجرد شكل ظاهر، بقدر ما يكون التدعيم البيولوجي هو الدافع الحاسم في نموذج بيئي، وباختلاف البيئات الاجتماعية⁴.

3.10 نظرية التعلم - إيكيرس (نظرية تدعيم المخالطة الفاصلة):

وهي نظرية تربط بين نظرية التعلم النفسية، ونظرية المخالطة الفارقة لـ "سندرلاند"، ظهرت جلياً سنة 1985 حيث يرى "إيكيرس" أن الفرد في بيئته الاجتماعية يتعلم أنماط سلوكية مختلفة في تفاعله الاجتماعي مع أفراد مختلفين ومن ثقافات فرعية متعددة ومتباينة في المجتمع بحيث أن كل بيئة تمكن – أو قد تمكن – من التنبؤ بالسلوك الإجرامي المحتمل بسبب طبيعة الأخلاق السائدة، ومدى قدرتها على بلورة سلوك معين نمطي⁵، فمادامت الأخلاق مظهراً للسلوك أياً كان، فانطلاقاً من هذه الأخلاق يحكم على السلوك على أنه سويًا وصواباً أو سيئاً وخطأً. وبذلك ففي نظر "إيكيرس" أن أي تعريف لهذه الأحكام هي في الواقع سلوك لفظي يتم تعلمه

أو ملاحظات يتم تعلمها تماماً كما تعلم أي سلوك قائم بالفعل وما يتم تعلمه من الشكليات يكون منبهًا مميزاً في مسار الفعل الإجرامي والعقاب أو الجزاء المتوقعين.⁶

وقد قام "إيكيرس" بتطوير نظريته هذه التي تشمل على سبعة قضايا أساسية هي:⁷

- 1- أي سلوك منحرف هو سلوك متعلم مشروط إجرائياً من خلال إثابة نتائجه.
- 2- السلوك المنحرف هو نتاج تفاعل اجتماعي في مواقف مختلفة يترتب عنها تدعيم أو تجريم.

- 3- الجماعات هب بيئة تعلم السلوك المنحرف.
- 4- تعلم السلوك المنحرف، وأساليبه، وأنواعه واتجاهاته هي من مهام المدعمين.
- 5- السلوك المنحرف المتعلم وتكراره يكون مدعوما في مساره قبلا وبعبء بما يختزل تفكير الفرد لصالح تفكير المدعمين.
- 6- كلما كانت مبررات الانحراف أكثر وأقوى من مبررات السلوك السوي يكون احتمال الإقدام أكبر من احتمال التوافق.
- 7- قوة السلوك المنحرف مستمدة من مقدار دعم الآخرين، وتكرار جدول النتائج .
ومنه فنظرية التعلم هذه تحدد السلوك الإجرامي انطلاقا من الموقف التفاعلي وهنا يكون التعلم مباشرا، أو من خلال التقليد والمحاكاة ويكون بذلك التعلم غير مباشر ويبقى فقط الإشارة إلى أن استمرار السلوك المقترف يكون بقدر التدعيم الذي يلقاه، وأيضا بقدر التدعيم المقابل للسلوك البديل. بمعنى آخر قد يكون تشريطا إجرائيا(*) ويعتمد التشريط الإجرائي عمليا على ثلاث عناصر هي :
1- أن يكون نظام التدعيم والحوافز قادرا على تدعيم استجابات الفرد .
2- أن يكون تطبيق نظام الحوافز شرطا لحدوث السلوك المرغوب به في ذات وقت حدوث السلوك
3- أن يكون هناك نظام بالإعلان عن السلوك المرغوب به في وسط المرضى، وتقدير هذا السلوك تقديرا موضوعيا .

أساسيات نظرية التعلم الاجتماعي :

- 1- السلوك الإجرامي يتحكم فيه التدعيم المادي والاجتماعي في مقابل العقاب والتوبيخ.
- 2- البيئة الاجتماعية توفر نموذج يتم تعلمها سواء كانت سوية أو غير سوية.
- 3- تؤدي المبررات الاجتماعية دورا في تعلم السلوك المنحرف.
- 4- الجريمة تقدم دعما ماديا لاستمرار السلوك الاجتماعي

ثالثا: نظرية الصراع Conflict Theory :

في الحقيقة هي مجموعة نظريات تعود أصولها إلى التراث الأوروبي الذي اهتم بالانحراف والجريمة خاصة منه التراث الألماني . وقد برزت أكثر في السبعينات من القرن الماضي في USA. هذه النظريات تشترك في مقولة أن الصراع هو الأصل في تفسير الجريمة أكثر من الإجماع على القيم . ففي المجتمع توجد جماعات متعددة ومختلفة ومتباينة هدفها تحقيق المصلحة والسيادة على باقي الجماعات، بمعنى أن بعض الجماعات تكون مؤقتة الظهور، وغير متواصلة. كما يوجد في خضم ذلك طبقات متفاوتة بينها تمايز اجتماعي وصراع هدفه تحقيق السيطرة .
ومن ثمة فإن أي إجماع قيمى هو نوع من الانحراف لأنه ثانوي في مقابل الصراع، وهو غير متواصل بفعل ظروف وعوامل عدة وخاصة الانتماء الذي دوما يؤدي إلى فكرة ضد الآخر .
و الصراع هنا هو "أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح وهو الموقف التنافسي، حيث يعرف كل من المتنافسين غريمه ويدرك أن لا سبيل للتوافق بين مصالحه وبين مصالح الغريم ، فتتقلب المنافسة بينهم إلى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الآخر والتفوق عليه"²
ضف إلى ذلك أن الإجماع القيمي يتطلب استخدام القوة لضمان الاستمرارية³ وعليه فنظرية الصراع تعتمد أساسا على استخدام القوة في فرص السيطرة وتوجيه الأحداث والمواقف اعتمادا خاصة على الموارد التي تؤدي دورا في هذا الصراع وتضمن تحقيق المصالح. فمقدار القوة المستعملة مهما كانت مادية أو معنوية هو الذي يصنع القرار ، ويفرض القيم. كما أن القانون كأحد مصادر القوة يستعمل في تكريس نسق قيم الطبقة الوسطى التي لم تعد محددة المعالم ، بقدر ماهي تعطي فقط الشرعية للسلطة

(*) التشريط الإجرائي : هو أن ما يعزى في السلوك المرضى لعوامل داخلية هو في الحقيقة يرجع لعوامل خارجية في البيئة التي يعيش فيها الإنسان .. وأي تعديل للسلوك يكون من خلال إثابة نتائج كإجراء هام في العلاج السلوكي .

القائمة. وكل من تتعارض مصالحه مع من يمتلكون القوة واحتكار السلطة يجدون أنفسهم إما مستهدفين أو منحرفين كرد فعل يخضع لقوة القانون ومراقبة الهيئات. ومن أهم علماء الاجتماع الذين اهتموا بذلك :

1 نظرية لويس كوزر : Lewis Coser :

يرى أن الصراع يضمن تماسك الجماعة ويدعم بنائها من خلال تزايد الشعور بالانتماء ويوجد إمكانية التوافق والتكيف الداخلي في مقابل الجماعات الأخرى . ومن ثمة فلويس كوزر يرى صراعات داخلية وأخرى خارجية :

1 الصراعات الداخلية : عادة تكون مرتبطة بالأهداف والقيم والمصالح وتحقيقها هو إشباع للحاجات المادية، ودعم للشعور بـ (النحن).¹ وعادة ما تكون الجماعات مختلفة في استجاباتها حسب درجة تماسكها وتفاعلها المعبر عن اندماج أفرادها، فالجماعات عالية التماسك تميل إلى إخفاء مظاهر الصراع ومعالجتها رغم أنها تسمح بظهور فرص صراع أخرى كما يعبر عن ذلك آخرون من علماء الاجتماع ذوي هذا الاتجاه، وبالمقابل تكون الجماعات الأقل تفاعلا وتماسكا أكثر ميلا نحو نبذ التفكك رغم وجود اهتمامات مختلفة ومنه يكون الصراع في اتجاهات مختلفة ويكون أقل تأثيراً.²

2 الصراعات الخارجية: البناء الاجتماعي للجماعة يكون عرضة لتأثير الصراعات مع جماعات أخرى. وهذه الصراعات تتأثر بها شخصية الأفراد في مقابل تحقيق ذواتهم، فيؤثر ذلك على توافقه وتفاعلهم الإيجابي مع قيم الجماعة ، ولذلك فتكيفهم مع الوضع الجديد – المفروض من خارج الجماعة – سيسند على توازن القوى الاجتماعية. بمعنى أن الصراع يتحكم فيه توازن القوى. وفي غياب هذا يكون الانحراف وتعدد مظاهر الجريمة³. ولويس كوزر يحدد نموذجين للصراع هما:⁴

أ – **الصراع الواقعي:** وهو نتاج الإحباط الذي يصيب الأفراد عند عدم تحقيق المطالب. أو السوء الذي يلحق العلاقات الاجتماعية التي عادة يكون متفق عليها – حتى ولو كانت أعرافا – أو عدم تحقيق الأهداف المتوقعة، مما يدفع إلى بروز أنماط أخرى للتفاعل بديلة.

ب- **الصراع غير الواقعي:** ويكون على مستوى الأفكار، وهو عادة غاية في ذاته بمعنى أنه محاولة لإثبات الذات المعنوية⁵.

2 نظرية رالف داهرن دورف : Ralf dahrendrof :

يرى رالف دارندورف أن التحليل السوسيولوجي للمجتمع الصناعي الذي قام به كارل ماركس له أهمية كبيرة في توجيه البحث، وتوصل بالفعل إلى خصائص هذا المجتمع التي توجه عادة الأبحاث من هذا المنطلق. لكن المفاهيم والمقولات الماركسية هي الآن بحاجة إلى تعديل نتيجة لتطور المجتمعات الرأسمالية التي أوجدت نموذجا جديدا يعبر عنه بما بعد الرأسمالية Post Capitalist. ففي كتابه (الطبقة والصراع في المجتمع) يؤكد أن مجموعة من التغيرات أسهمت في ظهور مجتمع ما بعد الرأسمالية وهي:⁶

1. نمو وتطور الشركات الصناعية والتجارية ، والتقدم التكنولوجي الذي جعل ملكية رأس المال لا تعني السيطرة على الصناعة، وإدارة الأعمال التي تغزى إلى ذوي التأهيل – هم – الذين يراقبون النشاط وهذا بحثا عن شرعية للرأسمالية، ومن ثمة تغيير دور الرأسماليين . فتمثيل الرأسمالية ليس دور الملاك بقدر ما هو دور أشخاص ينتمون إلى الطبقة الوسطى عادة وحتى الطبقة الدنيا.

2. طبقة التنظيم الرأسمالي، وتأهيل العمال وتخصصهم أوجد نوعا من التجانس في الوعي، وأصبحوا مدركين ومقتنعين بالفروق فيما بينهم.

3. الطبقة الوسطى لم تعد محددة المعالم بظهور جماعات خارج المعيار الطبقي ومن ثمة أصبحت مضللة وليست معياراً صادقاً .

4. تزايد الحراك الاجتماعي بين الطبقات وبين الأجيال.

5. انخفاض اللامساواة الاقتصادية، وتحديد الحد الأدنى للمعيشة، وفرض ضرائب تتزايد حسب الدخل وتنامي الثروة، لذلك يمكن معرفة وتشخيص المجتمع على أساس صراع الجماعات المتباينة المصالح هذا الصراع الذي أصبح منظماً يمكن التنبؤ به إنطلاقاً من التنظيمات الموجودة التي تتبع المساومة الجماعية كما نقابات العمال.

ويرى دارندورف أن الطبقات الاجتماعية ليست فقط جماعات اقتصادية، وأن الصراع الاجتماعي ليس منشأه فقط علاقات الإنتاج وتركز الثروة في يد البعض، لأن المجتمعات الحديثة أهم ما يميزها هو تحكم علاقات السلطة في مصائر أفراد المجتمع ومن ثمة كل الطبقات. وعليه فعلاقات السلطة هي المفهوم البديل عن الصراع الطبقي في المجتمع¹ ويوجد في نظرية الصراع اتجاهين هما:

أ - منظور صراعي محافظ (الاتجاه المحافظ) : ويمثله كل من:

- فولد George Vold :

في كتابه (علم الجريمة النظري) يعالج "فولد" مفهوم الصراع الاجتماعي ومفهوم الجريمة على ضوء ذلك. حيث يرى أن السلوك الإجرامي هو سلوك طبيعي، أن الأفراد يستجيبون لمواقف يصادفونها سواء كانت الاستجابة مقبولة أو غير مقبولة حسب القيم، وتعريفات السلوك المتداولة. ففي حال معاكسة الضوابط القائمة وخاصة القانون ، يصنف الأفراد كمذنبين وفي إطار جمعي خارجين عن القانون فيتحول السلوك في فهم السلطة القائمة إلى سلوك سياسي ، ويصنف كعصيان أو كجريمة منظمة أو مهما كانت التسمية إذا فطبيعة السلوك الوارد هو من يحدد الجماعة أو أي جماعة أخرى.

وهذه الجماعات تسعى في صراعها إلى تحقيق المصالح، والحفاظ عن النفوذ والمكتسبات كنوع من استمرار الاحتكار الذي يضمن قوة الجماعة، ويكرس ولاء الأفراد وانتمائهم إليه (الروح المعنوية).

وقد طبق "فولد" وجهة نظره هذه على مختلف الظواهر في المجتمع. ويؤكد على أن كل الممارسات السياسية والقانونية هي دوماً في مواجهة لصراعات المصالح بدعم القوى السياسية للدولة² فمن يسيطر أو يساهم في صناعة القانون يحقق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها ، وعليه فجماعة الأقلية التي ينقصها التأثير، وغير مشاركة في صياغة القانون ويكون سلوكها أو يعد سلوكها إجرامياً بتضارب مصالحها

- تورك أستين Austin Turk :

يرى "تورك" أن الجريمة هي فعل معارض للسلوك الاجتماعي ، وماهيتها لا توجد خارج القانون الجنائي كمفسر وحيد لها. ويؤكد على أن الظروف هي التي تصنع المجرم فالعوز المادي، وفقدان القوة يحدد مكانة الفرد الذي سوف يتعارض سلوكه مع قيم وقانون المجتمع ، فمكانة الفرد في المجتمع، هي ذاتها مكانة المجرم. وعلاقة الحاكم بالمحكوم هي من يحدد طبيعة الفعل، هل هو سلوك منحرف وإجرامي أم سلوك إيجابي تقره المعايير ويقره القانون.

فالجريمة عند "تورك" تطلق على المعارضين في السلطة أو بمعنى آخر على من لا يتوافق سلوكهم مع المعايير الاجتماعية التي تقرها السلطة.³ فهذه السلطة تهتم بإيجاد حالة توافق للأفراد مع القوة الموجودة خضوعاً من خلال الإكراه باستخدام القوة المادية، علماً أن تزايد الإكراه على طاعة القانون يؤدي إلى صعوبة التحكم في الأفراد والجماعات.

والوسيلة الثانية هي فرض القانون كشكل مشروع بمجموعة التزامات وعقوبات تضمن انحصار السلوك الإجرامي، فيصبح الفرد أو الأفراد مع مرور الوقت يتحاشون كل سلوك مغاير للمعايير .

وبالمعاشية تقل الجرائم وتتقهقر المعارضة ، وتتزايد قوة السلطة، أو الجماعات الحاكمة، التي هي في الأصل من تجرم السلوك حسب المصالح أو حسب التنظيم الذي فرضته في المجتمع أو حتى حسب احتمالات الصراع. بمعنى أن الصراع هو احتمال قبل أن يكون واقع يخضع لحسابات الربح والخسارة.

ب - منظور صراعي راديكالي (الاتجاه الراديكالي):

3 نظرية كارل ماركس Karl Marx:

الاتجاه الصراعى الراديكالى هو الأكثر حزما فى تناول الموضوع رغم التباينات التى تطبع علمائه وتمثله إسهامات "كارل ماركس" بالأساس. وهو يؤكد على الحتمية المادية الاقتصادية التى تنسحب فيما بعد على السياسة والمجتمع حيث أكد (ماركس) أن الصراع الذى تشهده المجتمعات يعود إلى ثلاث عوامل أساسية تتجلى حصرا فى فقدان الموارد أو عدم إتاحتها مما يسبب الظلم المتواصل تاريخيا، والتوزيع غير العادل أو المورد، والقوة المادية التى تبرز استعمال آخر للقوة فى المجالات الأخرى، وهذا ما يؤدى إلى صراع المصالح بين الذين لهم القوة ويستعملونها، والآخرين الذين لا يمتلكونها وهم البروليتاريا. وقد برز هذا بتحرر أكثر لطبقة العمال، وطبقة الرأسماليين.

وهذا الصراع يشير إلى نمط الإنتاج السائد والمسيطر، عندما يكون استغلال عمل البروليتاريا وتحدد مكانتها وطبيعتها وحيث يبرز الوعي الطبقي الذى عادة ما يكون وعيا زائفا. هذه الطبقة تتخلى عن وعيها الزائف بعد مراحل تاريخية من علاقات الإنتاج، فيبدؤون تدريجيا فى تجميع قوتهم ويمارسون صراعا ضد الطبقة المسيطرة من خلال محاولات تغيير نمط وعلاقات الإنتاج، ويتخذ ذلك فى أبسط صورته شكل الإضرابات وفى أوج قوته شكل الثورة¹ ومن ثمة فهذا الصراع يبرز الحرية من خلال الآتي:

1- القانون الذى دائما ما يكون فى يد الطبقة المسيطرة ويخدم مصالحها، وفى نظر الماركسيين هو انحراف على الحقوق الإنسانية العامة، ومكرسا لظلم الخاصة، التى عادة ما تسعى إلى النفوذ الطبقي بطرق يجرمها المجتمع الرأسمالي.

2- إن الحرية التى تحركها المنافسة والصراع هي منتج رأسمالي يدفع إلى بروز الفردية نتاج تراكم الثروة وعوز الطبقات والحرمان الذى يكون حتى داخل الطبقة الواحدة (الدنيا) بمعنى أن التوزيع غير العادل للثروة يوجد مجتمع مولد للسلوك الإجرامي.

3- فائض القيمة الذى يكرس استمرار الأجور المنخفضة، ويكرس التفاوت والتمييز الطبقي ويفرز مشكلات مختلفة تبرز فيما يلي:

أ - ظاهرة السرقة من الثرى.

ب- رفض العمل بمختلف أشكاله.

ج- الانسحاب من المجتمع والنظام.

د- رفض الوعي الموجه.

هـ- سعي وراء بديل للرأسمالية.

وهذا كله يرتبط بمدى وعي الطبقة الدنيا، وحجم مواردها حيث يبرز نشاط وفعالية هذه الطبقة فى محاولة تغيير الأوضاع مما يشكل تهديدا للطبقة المسيطرة.²

وعلى العموم فوفق هذا المنظور فالمجتمع هو فى حالة صراع و ليس إجماع وهي تركز على البناء الاقتصادي و السياسى الذى يستغل القانون، ويصوغه بما يضمن استمرار السيطرة من خلال قوته الإلزامية، وهو يركز على السلوك الإجرامي فى منطلقاته وليس حسب ما هو موجودا فقط لأنه يؤكد على الحتمية و الاحتمالية عبر الزمن.

- الأساسيات :

- السيطرة على الموارد واحتكار القوة أساس الصراع فى المجتمع .

- المصلحة وقوانينها الجنائية تحدد وتحمي الطبقة العليا المسيطرة .

- تطبيق القانون قسريا ينتج عنه تجريم سلوك المنتمين للطبقات الدنيا .

تقييم عام للنظريات:

بنظرة عامة على هذه النظريات يمكن الإقرار بأنها تتعلق بالإنسان كفرد، و الإنسان كتجمع ومسار براعي عديد المعطيات المتعلقة بالتنظيم و السلوك و المواقف وردود الفعل. فالإرهابي يبقى إنسان، قد تكون له تشوهات خلقية و انحطاط وراثي يثيران فيه عدائية اتجاه المجتمع كتعويض أو كرد اعتبار. كما أن مجموعة الإحباطات يمكن أن تؤدي إلى حالة التسامي على واقع لا يمكن القفز عنه أو التناول عليه، فتفشل آليات الكبت، و كل آليات الدفاع النفسي مما ينعكس على السلوك سلبا، و الذي يتجسد كمحاولات إلحاق الضرر بالآخرين، و هذين المعطين يتعلقان بالنظرية التكوينية البيولوجية منها و النفسية.

أما بالنظر إلى نظريات الإجماع القيمي فيمكن الوصول إلى نتيجة و هي أن الخروج عن المعيار هو تعدي على منظومة القيم و الإفلات من الضبط الاجتماعي كنوع من الانتقام ضد الأسرة كوحدة أولى وصولا إلى النظام القائم السياسي منه و الاجتماعي في محاولة لفرض ضوابط على الأغلبية الموجودة، وهنا يتضح جليا استنكار المجتمع كأفراد و مؤسسات لمثل (التنظيمات الإرهابية كمثال). و ليس بعيدا عن هذين الاتجاهين يبرز اتجاه الصراع الذي يمكن النظر إليه من زاويتين هما: أن الصراع قد يكون تقابل بين الخير و الشر سواء على مستوى النشاط في شكل تقابل بين رب العمل أيا كان وبين العامل أو الأجير، وما يتبع ذلك من بطالة و عدم إثبات الذات بالطرق المشروعة في عرف الرأسماليين. أو على مستوى الطبقة الاجتماعية، و هنا يكون التهميش و الإقصاء هما المحركين لأي رد فعل راديكالي.